مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٠٤**
الخميس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

06-29157 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، لبنان، ماليزيا، النمسا، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد كارمون (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/197، وتنص على ما يلي.

”أتشرف بأن أطلب أن يوجه مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة كي يشارك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن يوم الخميس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية“.

أقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ من الرئيس بالنيابة للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في ما يلي نصها:

”بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب بأن يدعى سعادة السيد بول بادجي، رئيس اللجنة، إلى المشاركة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

ووفقا للممارسة المتبعة سابقا في هذا الشأن، أقترح بأن يوجه المجلس، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، دعوة إلى رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بول بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن أولا إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوة الأمانة العامة إلى تقديم هذه الإحاطة الإعلامية.

لقد شهد الشهر الماضي تطورات سياسية كبيرة في الشرق الأوسط: إنشاء حكومة فلسطينية جديدة عقب إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير؛ وإجراء انتخابات عامة في إسرائيل؛ وبدء حوار وطني هام في لبنان.

قبل يومين، وافق المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ٣٦ صوتا على الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة السيد إسماعيل هنيّه، ويتألف أعضاؤها من حماس ومن مستقلين. وجاء الاقتراع عقب شهرين من المناقشات بشأن إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية بدون أن يتحقق ذلك. وقد أقسمت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في ٢٩ آذار/مارس إثر عودته من مؤتمر قمة الجامعة العربية في الخرطوم، الذي أكد من جديد التزام الدول العربية بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وأكد مؤتمر القمة أيضا الدعم لخارطة الطريق.

وكان الرئيس عباس قد كتب سابقا إلى السيد هنيّه معربا عن قلقه إزاء مشروع برنامج الحكومة الذي أعدته حماس، طالبا إليه أن يتماشى البرنامج مع برنامج الرئاسة الفلسطينية. والبرنامج الذي أوجزه في ما بعد رئيس الوزراء هنيّه في خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني يعبِّر عن احترامه للعلاقة الدستورية مع الرئيس عباس، واحترامه للعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس احترام الولاية الدستورية لكل منهما. إلا أن البرنامج لا يعترف بمركز منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني أو المبادئ الأساسية لإعلان الاستقلال الصادر عنها في عام ١٩٨٨، حسبما طلبت فتح والأحزاب الأخرى في المناقشات المتعلقة بإنشاء حكومة وحدة وطنية.

إن الأولويات التالية قد جرى تحديدها في البرنامج: جميع الأمور المتعلقة بالاحتلال، وتوفير الأمن، وتحسين الوضع الاقتصادي، والإصلاح الداخلي ومكافحة الفساد، وتعزيز مركز قضية فلسطين في العالمين العربي والإسلامي، وإقامة علاقات دولية لخدمة المصالح الفلسطينية.

يُذكر أن المجموعة الرباعية ومجلس الأمن طالبا الحكومة الجديدة بالالتزام بمبادئ نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق وصباح هذا اليوم، أصدر الرؤساء في المجموعة الرباعية بيانا تضمن ما يلي:

> ”ترحب المجموعة الرباعية بدعوة الرئيس عباس الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى الالتزام بتحقيق السلام، وبعدما دققت في برنامج الحكومة الجديدة الذي تمت الموافقة عليه في ٢٨ آذار/مارس، نلاحظ مع القلق العميق أن الحكومة الجديدة لم تلتزم بالمبادئ المعلنة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
>
> ”وتذكِّر المجموعة الرباعية بوجهة نظرها القائلة إن المانحين سيستعرضون المساعدات التي ستقدم إلى أية حكومة جديدة في المستقبل إزاء التزام الحكومة بالمبادئ الوارد ذكرها أعلاه. وتوافق المجموعة الرباعية على أنه سيكون هناك، لا محالة،

تـأثير علـى المـساعدات المباشـرة المقدمـة إلى تلـك الحكومة ووزرائها.

”وتـشجع المجموعـة الرباعيـة استمرار تقـديم المساعدات الإنسانية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. وتلاحظ المجموعـة الرباعيـة، في ذلـك الـسياق، أهميـة تحـسين حريـة الحركـة والوصول“.

ومـا فتئـت الـسلطة الفلـسطينية عـاجزة عـن الوفـاء بالتزاماتها المالية. وعلى الرغم من أن رواتب موظفي السلطة الفلسطينية قـد تـم تسديدها في شباط/فبراير، غير أن السلطة لم تـتمكن مـن دفـع ١٥ إلى ٢٠ مليـون دولار تعويـضا عـن البطالة ومكاسب اجتماعية أخرى. أما الفجوة المالية البالغة ٦٠ مليـون دولار في رواتـب المـوظفين لـشهر آذار/مـارس، فهي تعتمد على الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر قمة الجامعة العربية.

أنتقل الآن إلى التطورات السياسية الإسرائيلية. لقد جـرت الانتخابـات الإسـرائيلية قبـل يـومين. ووفقـا للنتـائج الأوليـة، فـاز حـزب كاديمـا الجديـد بقيـادة رئـيس الـوزراء بالوكالـة إيهـود أولمرت بـ ٢٨ مقعدا فـي الكنيست، أعقبه حـزب العمال بـ ٢٠ مقعدا، وشاس بـ ١٣ مقعدا، وإسرائيل بيتينو بـ ١٢ مقعدا، وليكود بـ ١١ مقعدا. أم المقاعد المتبقية فقد توزعت على الأحزاب الصغيرة.

وذكـر السيد أولمـرت خـلال حملتـه الانتخابية أنه لـن يسمح بالمشاركـة فـي حكومة الائتلاف بقيـادة كاديما إلا للأحزاب الملتـزمة بما يسمى بخطة التلاقي التي أوجزها. وتنطوي هـذه الخطة على الانسحاب مـن أجزاء في الـضفة الغربية بالاقتران مع ضم مستوطنات رئيسية، وتحقيـق هـدف وضـع الحـدود الدائمـة لإسرائيل بحلول عـام ٢٠١٠. وذكـر مـسؤولون أنـه لا يـزال يـتعين وضـع التفاصـيل الهامـة لخطـة التلاقي هذه، وأن إسرائيل ستسعى إلى نيل المساعدة الدولية تحقيقا لذلك.

ووفقا لبيانات صدرت خلال الحملة الانتخابية، فإن إسرائيل مستعدة للشروع في تحقيقها للخطة من طرف واحد عندما تتأكد أن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني غير ممكنة. أمـا الـرئيس عبـاس فقـد رفـض مـن جهتـه التـدابير الأحادية وأعرب عن رغبته في الـدخول في مفاوضـات مـع إسرائيل في أقـرب فرصـة ممكنـة. وقـال رئـيس الـوزراء بالوكالـة أولمرت عشية الانتخابات.

”لو توفر للفلسطينيين ما يكفي من الحصافة، لأمكننا حينئذ أن نجلس معا على طاولة المفاوضات في القريـب العاجـل بغيـة خلـق واقـع جديـد. وإذا لم تتـوفر لهـم الحـصافة الكافيـة، فـستقرر إسـرائيل مستقبلها بمفردها“.

وفي ذلـك، مـا زال مـن غـير المعـروف مـا إذا كانـت إسـرائيل سـتتقيد بـسياستها المعلنـة، الـتي تـرى أن الـسلطة الفلسطينية بأسرها، بما فيها الرئاسة، أصبحت كيانا إرهابيا. ولقد حدت تلك السياسة من قبل بإسرائيل إلى تجميد نقل الرسوم الجمركية الفلسطينية وعائدات ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ مـا يقـرب مـن ٥٠ مليـون دولار شـهريا إلى الـسلطة الفلسطينية، على الرغم مـن أحكـام بروتوكـول بـاريس بـشأن هذا الموضوع.

واسمحـوا لي الآن أن أتقـدم بتقريـر عـن التطـورات الأمنيـة. لقـد أحيط أعـضاء المجلس علمـا مـن قبـل بالأحـداث الـتي وقعـت في سـجن أريحـا في ١٤ آذار/مـارس، ورد فعـل ذلك في غزة والضفة الغربية، فضلا عـن جهـود الأمين العام، ضـمن جملـة أمـور، لكفالـة عـدم تـصاعد الحالـة واسـتعادة الهدوء. وقد طالب الرئيس عباس بالإعادة الفورية للعديد من السجناء؛ وأوضحت إسرائيل، من ناحية أخرى، أنها تعتزم احتجازهم ومحاكمتهم على ما نسب إليهم من جرائم.

وكانت إسرائيل في حالة تأهب أمني عالية طوال معظم الفترة التي يشملها التقرير، وعانى الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء من العنف. وقُتل مدني إسرائيلي وأصيب آخر بجراح في حادثي إطلاق نار منفصلين في شمال غرب الضفة في ١ آذار/مارس. وقتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر خمسة عشر عاما في عملية في مخيم اللاجئين ''عين بيت الماء'' في ٣ آذار/مارس حيث جرح أيضا صبي آخر في سن المراهقة. وفي عمل محدد الهدف قامت به إسرائيل في ٦ آذار/مارس ضد اثنين من الفلسطينيين في غزة يزعم بأنهما متطرفان، قتل ثلاثة من الأطفال الفلسطينيين، منهم شقيقان، وجرح ٨ آخرون من العابرين. وواصل الفلسطينيون إطلاق الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل طوال الشهر، بما في ذلك لأول مرة صاروخ من طراز كاتيوشا في ٢٨ آذار/مارس، واستمر الإسرائيليون في إطلاق نيران المدفعية على مواقع إطلاق الصواريخ، كما أنهم قصفوا بالقنابل طرق الوصول المؤدية إلى هذه المواقع. وفي ٢٥ آذار/مارس، قتل مراهق فلسطيني في واحدة من عمليات القصف هذه. وذكرت إسرائيل أن تدابيرها الأمنية منعت وقوع عدد من الهجمات الإرهابية خلال الشهر.

وأود الآن أن أتناول الحالة الإنسانية في غزة: بناء على شواغل أمنية، أغلقت إسرائيل معبر كارني إلى غزة لمدة ستة وأربعين يوما من بداية العام. وكان من نتيجة ذلك، أن استنفدت بشدة المخزونات من السلع الأساسية الغذائية، بما فيها دقيق القمح. وبلغت الأزمة أعلى حد لها في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس، عندما أرغمت المخابز على إغلاق أبوابها وبدأ تنفيذ نظام الحصص الغذائية. ومنذ ذلك الحين، أعيد فتح معبر كارني مما سمح بدخول حمولة ما يزيد على ١ ٣٠٠ من الشاحنات إلى غزة، وبدأت المخزونات من السلع الأساسية تشهد شيئا من الاستقرار.

وأثر إغلاق معبر كارني أيضا تأثيرا شديدا على الصادرات من الخضراوات من غزة، بما في ذلك من مزارع الدفيئة التي كان يديرها من قبل المستوطنون الإسرائيليون وتم الحفاظ عليها بدعم دولي. وقد تلف ما تقرب قيمته من ٥,٢ مليون دولار من الصادرات المحتملة قبل أن يتسنى تصديرها. وفي ٢٦ آذار/مارس تم السماح بتصدير السلع لأول مرة في غضون أسبوعين. ولا يزال استمرار تشغيل معبر كارني التجاري، على النحو المتوخى في اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن حرية التنقل والوصول ضروري لاستمرار الحيوية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لغزة.

وكما حدث في المناطق المجاورة من إسرائيل، تأكد مؤخرا وجود حالات من أنفلونزا الطيور في موقعين في غزة، ويشتبه في وجود حالات في مواقع أخرى من القطاع. ويتأثر بذلك ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين من الطيور. وتعمل منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع كلا الطرفين لاحتواء هذه الأزمة. وتتعامل منظمة الأغذية والزراعة مع وزير الزراعة الفلسطيني، كما أن منظمة الصحة العالمية تشجع استجابات المانحين وتنسقها وتدعم جهود وزير الصحة الفلسطيني في التصدي لحالات العدوى البشرية المحتملة. وتدرس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مع البنك الدولي خيارات لتوزيع تعويضات نقدية للمزارعين.

وتؤثر أنفلونزا الطيور على كامل المنطقة، بما فيها إسرائيل. ويرحب الأمين العام بالتعاون فيما بين حكومات المنطقة لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة ووقف انتشار المرض. ويشكر الأمين العام حكومة إسرائيل على الدعم المادي والتقني الذي قدمته للسلطة الفلسطينية. ويلزم تقديم المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي إلى السلطة الفلسطينية.

وأود أن انتقل الآن إلى الأحداث الحاصلة حاليا في لبنان. ففي لبنان دخل القادة السياسيون منذ ٢ آذار/مارس في حوار وطني لمعالجة المسائل الرئيسية التي تؤثر على بلدهم، بما فيها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولقد أدت المناقشات حتى الآن إلى توافق هام في الآراء بشأن مسائل معينة، منها التحقيقات الدولية في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين. وإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة القائمين بالاغتيال، وإعادة بناء العلاقات السورية اللبنانية على أساس من عدم التدخل والاحترام المتبادل، بغية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

وبرز توافق في الآراء أيضا بشأن كيفية معالجة مسألة الأسلحة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أنيطت برئيس الوزراء سنيورة مهمة الاتصال المباشر بالرئيس الأسد لمناقشة السبيل إلى الأمام. وكان الرئيسان قد عقدا اجتماعا أوليا بشأن هذه المسألة في الخرطوم، على هامش القمة العربية.

ووافق المشتركون في الحوار أيضا على بدء عملية يتم من خلالها اعتبار مزارع شبعا لبنانية. وكما يدرك أعضاء المجلس، أكد مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ تقييم الأمين العام القائل بأن مزارع شبعا تقع في منطقة احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ ومن ثم فإنها لا تدخل في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولا في اختصاص القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإنما في اختصاص القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومع ذلك، وكما هو وارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460)، فإن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة ”لا يمس بمستقبل اتفاقات الحدود بين الدول الأعضاء المعنية“.

ويتركز حوار وطني يجرى الآن على مسألة الرئاسة وعلى التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن أسلحة حزب الله. وما زالت الحالة على امتداد الخط الأزرق يسودها الهدوء، وإن كان هناك قلق مستمر بشأن احتمال حدوث ما يؤدي إلى عدم الاستقرار. وأعربت السلطات الإسرائيلية عن قلقها إزاء احتمال قيام حزب الله بعملية ضد أهداف إسرائيلية. وناشد الأمين العام قادة إسرائيل ولبنان وسوريا أن يبذلوا قصاراهم للمحافظة على الهدوء، الذي لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميته، ولا سيما في هذه المرحلة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بهذه الملاحظات الموجزة.

أولا، في حين أن برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة يظهر إشارات إلى التطور والابتعاد عن سجل وميثاق حماس اللذين يبعثان على القلق الشديد، ينبغي للحكومة، كما حث الرئيس عباس، أن تعيد تقييم مواقفها بشأن مبادئ اللجنة الرباعية ومنهاج الرئيس عباس للسلام، إذا أريد لمطامح الشعب الفلسطيني في السلام وإقامة دولته الخاصة به أن تحظى بالدعم الدولي القوي الذي تستحقه.

ثانيا، يجب أن نتذكر، في الوقت الذي ننتظر فيه تكوين الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أنه إذا كان احتمال إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار في إطار الحل القائم على أساس دولتين يبدو الآن وهو يتضاءل بسبب الإجراءات الإسرائيلية الانفرادية، سيصبح من الأكثر صعوبة إقناع الفلسطينيين بأن هناك ما يمكن كسبه من التحرك نحو حل توفيقي. وينبغي دراسة الاهتمام الذي أعرب عنه في المفاوضات مؤخرا رئيس الوزراء بالإنابة أولميرت والرئيس عباس دراسة جادة.

ثالثا، على الرغم من الفجوة التي تفصل بين الطرفين، فإنهما والمجتمع الدولي يتشاطرون اهتماما وواجبا مشتركين لمنع وقوع أزمة أمنية أو إنسانية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، ومع أخذ شواغل إسرائيل الأمنية في الحسبان، نلاحظ أن إغلاق قطاع غزة لفترة طويلة قد أحدث مصاعب حقيقية.

أخيرا، تمثل بداية الحوار الوطني في لبنان تطورا تاريخيا وهاما. فقد اجتمع كل زعماء البلد معا بدون أي دفع خارجي لإجراء مناقشة مفتوحة للقضايا ذات الاهتمام الوطني. وأُحرز تقدم ملحوظ. وتؤكد العملية أن الحوار لا يزال أكثر الطرق فعالية للتوصل إلى توافق في الآراء، وتوافق الآراء بدوره أكثر الطرق فعالية لضمان الاستقرار والوحدة الوطنية في لبنان. ونحن نشجع الأطراف اللبنانية على مواصلة التزامها بهذا الحوار كوسيلة يتعامل لبنان من خلالها مع أولوياته الوطنية والتزاماته الدولية على السواء. فلنأمل أن تستمر جهود الأطراف لتأتي أكلها، وتبعث بذلك رسالة إلى جميع أرجاء المنطقة بأن الحوار السلمي هو في الحقيقة الطريق الوحيد المؤدي إلى الأمام.

السيد المنصور (فلسطين): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تهانينا الحارة لكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نتوجه أيضا بالشكر إلى أعضاء المجلس على المبادرة بعقد جلسة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. غني عن القول إنه أمر بالغ الأهمية لمجلس الأمن، أن ينظر في الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفقا لمسؤوليته عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أشير إلى أن الشعب الفلسطيني يحيّي اليوم ذكرى يوم الأرض، وهو اليوم الذي استشهد فيه ستة فلسطينيين كانوا يتظاهرون سلميا ضد مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية في الجليل عام ١٩٧٦. لقد أصبح يوم الأرض بالنسبة للشعب الفلسطيني يوما للتذكر وللاحتجاج ضد سياسات الظلم والقمع المنهجية التي تمارسها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة المصادرة غير الشرعية لأراضيهم وترحيلهم منها.

أود كذلك أن ألفت الانتباه إلى أنني سأقفز فوق بعض الفقرات من النص الكامل لمحاولة توفير بعض الوقت.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في أعقاب حدث هام في الشرق الأوسط. ففي يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس الجاري، عقد مؤتمر القمة العربي الثامن عشر في الخرطوم بجمهورية السودان. وقد أكد المؤتمر بالإجماع، ضمن جملة أمور أخرى، مبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣). كما أكد رفضه لجميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل، بما فيها محاولات تهويد مدينة القدس، واستمرار حملتها الاستيطانية غير المشروعة، وبناء جدار الضم والفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها.

علاوة على ذلك، فإن مؤتمر القمة العربية دعا إلى تفعيل مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، والتي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما، والتي تم التأكيد عليها مرة أخرى في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ولمبدأ الأرض مقابل السلام، وقبول إسرائيل للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك في مقابل إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. إن هذه المبادرة التي طرحها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأقرتها الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي، فرصة لا يجب إهدارها، وعلى إسرائيل أن تغتنم هذه اللحظة التاريخية الفريدة.

وتدعو مبادرة السلام العربية إلى تشكيل لجنة وزارية خاصة لتكون بمثابة جهة دافعة نحو تدويل المبادرة لكسب أقصى دعم لها من قبل المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الشعب الفلسطيني، وهو يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، قد توجه إلى صناديق الاقتراع في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير هذا العام للتصويت على المجلس التشريعي الجديد. وقد هنأ المجتمع الدولي، والمراقبون الدوليون الذين أشرفوا على الانتخابات، الشعب الفلسطيني على التزامه بالديمقراطية، وأقروا بأنها كانت انتخابات حرة وشفافة ونزيهة. لقد كان هذا اليوم بالفعل يوم فخر للشعب الفلسطيني ليس لكونه تجسيدا للديمقراطية فحسب، بل لأن الانتخابات جرت في ظل ظروف صعبة وقاسية تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ومنذ أيام منح المجلس التشريعي الثقة للحكومة الفلسطينية الجديدة التي قامت أمس بأداء اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس. ولا بد هنا من التأكيد مجددا على أنه لا ينبغي أن يعاقب الشعب الفلسطيني من أي طرف كان لممارسته حقه الديمقراطي في انتخاب ممثليه. وكما هو الحال بالنسبة للانتخابات الديمقراطية كافة فإن خيار الشعب جدير بالدعم والاحترام. وفي هذا السياق، يتعين على إسرائيل أن تفرج فورا عن أموال الجباية الجمركية والضرائب الشهرية المستحقة للشعب الفلسطيني بمقتضى البروتوكول الاقتصادي الموقع من الطرفين في باريس عام ١٩٩٤.

لقد أكد الرئيس محمود عباس، منذ الانتخابات الفلسطينية، وفي أكثر من مناسبة، التزام الجانب الفلسطيني بكل الالتزامات والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك أحكام القانون الدولي، والمعاهدات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وخطة خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي أقرت في بيروت، وجميع الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل.

قامت حكومة إسرائيل بتكثيف وتصعيد محاولاتها للمضي في إجراءاتها الأحادية الجانب بغية ترسيخ الإجراءات غير المشروعة التي قامت باتخاذها بالفعل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إن البرنامج السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة، قائم على حملة خطيرة لترسيم حدود إسرائيل بشكل أحادي الجانب في الأربع سنوات المقبلة، وذلك بإبقاء سيطرتها على الأجزاء الاستراتيجية من الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية ووادي الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى.

إن هذه الخطة محاولة لإضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية، وتعني بالفعل نهاية الحل القائم على الدولتين، إذ أنها تؤدي إلى خلق مجموعة من البانتوستانات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وتتنكر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. إن هذه الخطة، التي ترمي أيضا إلى التخفيف من حدة المعارضة الدولية لجدار الضم والفصل العنصري، تعد خرقا صارخا لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وانحرافا عن مضمون خطة خارطة الطريق وعن مبدأ تحقيق التسوية عبر المفاوضات بين الطرفين وبدون استباق لنتائجها أو تفريغ لقضايا الوضع النهائي من معناها.

إننا من جانبنا، ملتزمون بالتسوية النهائية العادلة والدائمة والشاملة، وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية، والتي يتم التفاوض والاتفاق بشأنها من الطرفين بناء على

حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونرفض ونعارض كل الحلول الأحادية الجانب، بما في ذلك فكرة الدولة الفلسطينية الانتقالية بحدود مؤقتة، فهذه الحلول لن تنهي الاحتلال ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة وذات سيادة.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يدين وأن يرفض خطة منطقة المشروع الاستيطاني ''EI''، إذ أنها تشكل خرقا مباشرا لأحكام خارطة الطريق وتفرغ نتائج مفاوضات الوضع النهائي من أي معنى. فهي ستؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية عن طريق تطويقها بالمستوطنات غير الشرعية وجدار الضم، مما ينهي تواصلها مع باقي الأرض الفلسطينية ويخل بالتوازن الديموغرافي للمدينة لصالح إسرائيل، وذلك بتثبيت الأغلبية اليهودية من خلال ضم السكان المستوطنين غير الشرعيين إلى المدينة. هذه السياسة الإسرائيلية الأحادية الجانب والمبنية على القوة العسكرية يجب رفضها وعدم السماح لها بأن تحل محل الحوار السياسي البنّاء والبرجماتية العملية.

لقد ثبت أن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، الذي لم يتم التفاوض بشأنه مع الجانب الفلسطيني، مع تجاهل كل المشاغل الفلسطينية، يشكل كارثة خطيرة، ولم يكن خطوة إلى الأمام كما تصور البعض. فإسرائيل لا تزال تحتفظ بسيطرتها الكاملة على قطاع غزة من خلال تحكمها في حدود القطاع ومياهه وأجوائه الإقليمية. لقد أدى هذا الانسحاب إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير تطوقه إسرائيل من كل جانب، بدون أن تكون له صفات السيادة أو الاستقلال.

بينما كانت الغاية من الانسحاب الأحادي الجانب من غزة هي تصوير أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي لغزة قد انتهى، أصبح واضحا الآن لكل من يحترم القانون الدولي ويلتزم به أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تزال تنطبق على قطاع غزة. وفي هذا السياق، يرفض الجانب الفلسطيني رفضا باتا أي إجراءات أحادية الجانب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. فالأرض الفلسطينية المحتلة، تشكل وحدة إقليمية واحدة، وأي اقتراح بأن يكون لغزة وضع مختلف عن الضفة الغربية، يتعارض مع السلامة والوحدة الإقليمية لفلسطين وتواصلها، ويتناقض مع القانون الأساسي لتقرير المصير.

لقد استمرت إسرائيل في سياستها الاستعمارية غير الشرعية والضم الفعلي لمناطق شاسعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وقامت إسرائيل بكل ذلك على الرغم من التحريم المطلق لهذا الاستيطان الذي يشكل جريمة من منظور اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لقد قامت إسرائيل بهذا على الرغم من أن مجلس الأمن أكد في ٢٧ قرارا له انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، مطالبا القوة القائمة بالاحتلال أن تلتزم بأحكامها، التي ينص البعض منها بشكل محدد على وقف الأنشطة الاستيطانية ويعتبر ضم القدس الشرقية لاغيا وباطلا. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل تتمادى في عدم احترامها للقانون بعدم انصياعها لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والتي نصت على أن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، يتعارض مع القانون الدولي.

علاوة على ما تقدم، فإن القوة القائمة بالاحتلال بدأت بشكل ملموس تحويل معبر مخيم قلنديا في الضفة الغربية كنقطة عبور دولية. إن جميع هذه الإجراءات تشكل تهديدا للسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية وتواصلها، وبالتالي تزيد من استحالة تحقيق رؤية الدولتين. فبدون دولة

فلسطينية قابلة للحياة لا يمكن أن يكون هناك حل قائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

يجب أن ننظر إلى التصريحات الإسرائيلية القائلة بأنه ”ليس هناك شريك“ للتفاوض بشأن السلام من منظور الأحادية. فمنظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها الرئيس محمود عباس، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل مكان. وعليه فإنها الشريك التفاوضي الحقيقي. ومن الواضح أن احتلال إسرائيل واستعمارها للأرض الفلسطينية هو الذي يحول دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل. هذا هو الموقف الإسرائيلي، بغض النظر عما إذا كان لدى الشعب الفلسطيني حكومة أولا، أو حكومة ترأسها الرئيس الراحل ياسر عرفات أو حكومة يترأسها الرئيس محمود عباس. ولا بد من التأكيد بوضوح على أنه ليس الشعب الفلسطيني وليست الديمقراطية الفلسطينية هما اللذان يشكلان تحديا لحل الصراع. بل إن ذلك يعزى إلى مقولة إسرائيل ”لا شريك“، وإلى مصادرتها واستعمارها للأرض الفلسطينية، وقمعها وإخضاعها لشعب بأسره، وإلى انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، وإلى تحديها لقرارات الأمم المتحدة، كما يعزى أيضا إلى الشلل السياسي للمجتمع الدولي.

أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى الوضع المأساوي الذي لا يزال الشعب الفلسطيني يواجهه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ففي انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتداءاتها الشرسة ضد الشعب الفلسطيني بما في ذلك عمليات الاغتيال. ولقد أصبحت ممارسة معتادة للقوة القائمة بالاحتلال أن تشن اعتداءاتها العسكرية ضد أهداف في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، معرضة أمن وحياة الآلاف منهم للخطر. وتواصل إسرائيل هذه الممارسات وكأنها دولة فوق القانون، غير آبهة بأي توبيخ أو عقاب وغير مكترثة بأية عواقب لأفعالها.

وفي هذا الصدد، استمر قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل، بما فيهم النساء والأطفال، بغير رادع، فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى هذا اليوم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية من خلال اعتداءاتها العسكرية ما يزيد على ٣ ٧٠٠ فلسطيني. علاوة على ذلك، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية أصابت الآلاف بجروح العديد منها خطير ودائم. هذا ولا يزال الآلاف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يعيشون في ظروف قاسية ومثيرة للقلق.

وبهذه الحصانة من العقاب، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، مستخدمة الدبابات والعربات المصفحة والطائرات المروحية والجرافات، باجتياح مدينة أريحا في الضفة الغربية في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، واقتحمت مقر المقاطعة، مما أدى إلى استشهاد اثنين من الفلسطينيين وجرح ٣٥ شخصا آخرين. وخلال هذه العملية العسكرية، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بخطف ٦ فلسطينيين معتقلين. وفي هذا الصدد، نحن نحمّل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن سلامة هؤلاء الأشخاص ونطالبها بإعادتهم إلى السلطة الفلسطينية. وإن أي إجراء تتخذه بخلاف ذلك، بما في ذلك أية محاولة لمحاكمتهم أمام محكمة إسرائيلية، سيكون انتهاكا للقانون الدولي ولاتفاق رام الله. ويجب أن يبقى هذا الأمر قيد اهتمام أعضاء مجلس الأمن لضمان إعادة هؤلاء الأشخاص إلى السلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل انتهاج سياسة العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القيود الصارمة المفروضة على حركته وذلك من خلال إقامتها للمئات من حواجز التفتيش.

أود أن أتطرق إلى الأزمة الإنسانية المأساوية في غزة. فبناء على تقارير موثقة لعدد من الوكالات ومنظمات حقوق الإنسان، فإن القوة القائمة بالاحتلال منعت دخول معظم السلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك الطحين ومنتجات الألبان وحليب الأطفال والأدوية، إلى قطاع غزة. إن سياسة التجويع، أو على حد وصف أحد مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة ”putting the Palestinians on a diet“، يجب أن تتوقف فورا. وفي هذا الصدد، يجب رفع السيطرة المحكَمة التي تفرضها إسرائيل على معبر كارني وهو المعبر التجاري الوحيد للواردات والصادرات من وإلى غزة. فهذه الإجراءات تعد خرقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بوساطة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ومبعوث اللجنة الرباعية جيمس ولفنسون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والذي ينص على فتح وتشغيل معابر قطاع غزة بشكل مستمر. إننا ندعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإنهاء تدابير الخنق المفروضة على غزة والتي يترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة على الشعب الفلسطيني الذي يعاني بالفعل معاناة قاسية.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المأساة المستمرة. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جوانبها كافة. كما يجب على مجلس الأمن أن يأخذ زمام الريادة في هذا الشأن، وأن يتخذ تدابير قوية وشجاعة لضمان امتثال إسرائيل لقراراته وبالقانون الدولي. الأمر الذي سيساهم في وضع حد لدوامة العنف وإراقة الدماء، التي حالت لعقود طويلة دون تحقيق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمنطقة بأسرها للسلام الحقيقي والحرية والأمن.

لقد أعلنت الدول العربية، بما فيها فلسطين، مواقفها بوضوح، ومدت أياديها نحو السلام، مؤكدة على أن هناك شريك، بالرغم من الزعم الإسرائيلي بعكس ذلك. فلا يجب السماح لإسرائيل أن تتخذ من هذا الأمر ذريعة أو أية ذريعة أخرى لتواصل سياساتها أحادية الجانب وتواصل استعمارها ومصادرتها للمزيد من الأراضي الفلسطينية. لقد حان الوقت لكي تباشر إسرائيل بشكل حقيقي بإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة كي يصبح الطريق ممهدا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا اليوم، ونحن نحتفل بذكرى يوم الأرض، فإن أيادي الفلسطينيين في كل مكان تتشابك مع بعضها البعض في نضالهم ضد الاحتلال وضد القمع والاستعباد، وفي مسيرتهم من أجل تحقيق السلام والعدالة وتقرير المصير والتحرر الوطني. لقد آن الأوان لهذه الحقوق وتلك الآمال أن تتحقق!

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمُن (إسرائيل) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أعرب عن ارتياح وفدي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

واسمحوا لي في البداية أيضا بتهنئتكم على إدارتكم القديرة لما يجري من مداولات دقيقة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

في الأسابيع الأخيرة وحتى قبل الأمس فقط، شهد العالم حدثين سياسيين رئيسيين في الشرق الأوسط: انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، والانتخابات البرلمانية في إسرائيل. وقد اختار كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني قادته في هذه المرحلة الهامة والحاسمة.

وتُظهر نتائج هذه الانتخابات بوضوح أن الشعب الإسرائيلي اختار السلام. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالحل المتمثل في قيام دولتين، على النحو المتوخى في خارطة الطريق، يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون فيهما من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. أما القيادة التي اختارها الشعب الفلسطيني فتتألف من منظمة حماس الإرهابية، مما يقلص مجال التفاؤل إلى حد كبير.

إننا في إسرائيل نتوق إلى وجود شريك فلسطيني يمكننا بالاشتراك معه أن نسعى معا على الطريق المؤدي للسلام. ولكن حماس، على الجانب الفلسطيني، لا تعترف حتى بوجود إسرائيل، ولا تنبذ الإرهاب والعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. وفي إسرائيل، تُبرز الانتخابات الالتزام طويل الأمد بالاتفاقات الدولية. ولكن حماس، على الجانب الفلسطيني، قد أقسمت على ألا تقبل سوى الاتفاقات التي تتماشى مع مصالحها الضيقة.

فإسرائيل لا تزال ملتزمة بخارطة الطريق، على أن يتدرج تطبيقها وفقا للوفاء بالنقاط المرجعية المتتالية. ونرى أنها أفضل سبيل إلى إحراز تقدم صوب ختام سلمي لهذا الصراع. ومن دواعي الأسف أن جيراننا الفلسطينيين لم ينفذوا حتى الآن أول متطلباتها، وهو محاربة الإرهاب والبدء في تفكيك المنظمات الإرهابية.

وما زالت الأعمال الإرهابية توجد حالة مفجعة في الشرق الأوسط. ففي يوم الثلاثاء، أي ذات اليوم الذي جرت فيه انتخاباتنا الوطنية، أطلقت منظمة جهاد الإسلامية صاروخ كاتيوشا من عيار ١٢٢ ملليمترا داخل إسرائيل. وكانت تلك أول مرة يستخدم فيها هذا السلاح بواسطة منظمة إرهابية فلسطينية على الإطلاق، مما يشكل ما قد يكون مرحلة جديدة في حربها الإرهابية على إسرائيل. وأعلنت الجهاد الإسلامية بعد ذلك أن بحوزتها كثيرا غيره من صواريخ كاتيوشا وأنها تعتزم استخدامها كذلك. وبالأمس فقط، اعتقلت قوات الأمن انتحاريا يرتدي حزاما وزنه ٥ كيلوجرامات من المتفجرات على نقطة تفتيش بوادي الأردن. وفي الأسبوع الماضي، حاول انتحاريان آخران دخول بعض المراكز السكانية الرئيسية في إسرائيل بغرض ارتكاب جريمة قتل واسع النطاق للأبرياء. وواجهت قوات الأمن الإسرائيلية ما يتجاوز ٥٠ إنذارا يوميا بشن هجمات إرهابية خلال الفترة السابقة على الانتخابات الوطنية. وحالت القوات الأمنية دون حدوث أسوأ تلك الهجمات وقامت بإحباطها. بيد أن الفارق بين الهجمات الفاشلة وبين مشاهد الموت المروعة لا يزيد عن شعرة متناهية الصغر في نهاية المطاف.

ولدى إسرائيل ما يحملها على الاعتقاد بأن الحالة قد تتدهور الآن بعد أن تولت حماس إدارة دفة السياسة بالسلطة الفلسطينية، وذلك ما لم يتم إدخال تعديل جذري على ميثاقها الذي يلتزم التزاما واضحا بتدمير إسرائيل، وعلى النهج الذي تنتهجه حيال إسرائيل وما تمثله إسرائيل.

وقد ذكر مسؤولو حماس قبل ما لا يزيد عن أسبوع أنهم لن يعتقلوا الإرهابيين الذين يشنون هجمات على إسرائيل. وكان من أولى التصريحات العامة لحماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية أنها ستمنح الحرية للإرهابيين الذين اغتالوا وزير السياحة الإسرائيلي ريشافام زئيفي، تحديا للاتفاق الدولي المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما دأبت السلطة الفلسطينية، في خرق للاتفاق، على عدم ضمان سلامة المراقبين الأمريكيين والبريطانيين، مما أجبر المراقبين على الرحيل. ومن ثم لم يترك أمام إسرائيل من خيار سوى اعتقال أولئك الإرهابيين قبل أن يُطلق سراحهم. فنحن لا يمكن أن نسمح للمتورطين في جرائم القتل والإرهاب بأن يصولوا ويجولوا كيفما شاءوا. ورغم ذلك، ستعامل إسرائيل المعتقلين

وفقـا للإجـراءات القانونيـة ذات الـصلة وفي ظـل الإشـراف القضائي المناسب.

إننا في إسرائيل نواجه معضلة مستمرة: ضمان الأمن والرفاه لمواطنينا بينما نسعى في الوقت ذاته إلى تخفيف حدة المشقات الإنسانية التي قد تلحق بالفلسطينيين نتيجة لسياسة منع الإرهاب.

وقـد اضـطرت إسـرائيل مـؤخرا إلى إغـلاق معـبر كـارني – وهـو قنـاة حيويـة لـدخول الأغذيـة والبـضائع إلى قطاع غزة – نتيجة لتهديدات مباشرة بالإرهـاب. وحـالات الاسـتنفار هـذه تعتـبر مثـالا علـى الأوقـات الـتي يلحـق الفلـسطينيون المتطرفـون فيهـا الـضرر بحيـاة الفلـسطينيين الآخرين. وقد قدمت إسرائيل للسلطة الفلسطينية أسماء أفراد محـددين هـددوا بـشن هجمـات، غـير أن الـسلطة الفلـسطينية لم تلق القبض عليهم. واقترحنا أيضا استخدام معبر بديل إبـان الفتـرة الـتي تعـرض فيهـا معـبر كـارني للتهديـد، ومـع ذلـك رفضت السلطة الفلسطينية الاستفادة على نحو تام من ذلـك البديل، لأسباب سياسية مـن دون شـك وعلـى حـساب رفـاه الفلسطينيين.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه في ٢٣ آذار/مـارس أعيـد فتح معبر كارني، عندما سمحت الحالة الأمنية بذلك. وتم نقـل مئات من حمولات الـشاحنات مـن الأغذيـة والبـضائع والمـواد التجارية من وإلى قطاع غزة. وعلاوة على ذلـك، كـان هنـاك تعاون مستمر مع جيراننـا الفلـسطينيين في العديـد مـن المـسائل المدنيـة، وهـو تعـاون يمكـن أن نلمـسه حـتى في هـذا الأسـبوع عندما عملنا معا لمكافحة انتشار فيروس انفلونزا الطيور.

إننـا نبـذل قـصارى جهـدنا لكفالـة أن يحـصل أبنـاء الـشعب الفلـسطيني علـى كـل المـساعدة الإنـسانية اللازمـة. فـلا وجـود لـسياسة التجويـع، كمـا ذكـر مـن قبـل. ونـود التوصـل إلى حـل ينـهي معانـاتهم ويحـسّن اقتـصادهم. غـير أننـا لا يمكن أن نفرط في أمننا. فأولويتنا العليا – كمـا هـو الحـال لكل حكومة تتحلى بالمسؤولية – هي حماية مواطنينا.

تلـك لمحـة سـريعة عـن الطبيعـة المعقـدة لعلاقاتنـا مـع جيراننا الفلسطينيين.

إن دور حمـاس والإرهـاب الفلـسطيني لـيس إلا جانبـا واحـدا مـن جوانـب الحالـة في الـشرق الأوسـط. فمنظمـات الإرهاب التي ترتكب هذه الجرائم لها مقـار في دمـشق وتمولهـا جمهوريـة إيـران الإسـلامية – نفـس الدولـة العـضو في الأمـم المتحدة التي دعا رئيسها مؤخرا إلى تدمير إسرائيل والتي تعمـل علـى تطـوير القـدرات لتنفيـذ ذلـك. إن التحـالف بـين إيـران وسـوريا والمنظمات الإرهابية الفلسطينية – وهو محور حقيقـي للإرهـاب – يـشكل خطـرا كـبيرا علـى الأمـن والاسـتقرار في الشرق الأوسط ومـا وراءه. وإننـا إذ نجلـس هنـا اليـوم، يجـري تمويـل الهجمـة الإرهابيـة التاليـة علـى إسـرائيل والتخطـيط لهـا، وأصبحت تلك الهجمة على وشك التنفيذ. واليـوم، المـصادف ٣٠ آذار/مـارس، سـجلت إسـرائيل ٦٩ اسـتنفارا إرهابيـا، ١٣ منها تمثل تهديدات محددة.

وأنتقـل الآن إلى شمـال إسـرائيل. فمـا زال المواطنـون يواجهون تهديدا خطيرا ومستمرا لبقـائهم بـسبب الإرهـابيين مـن حـزب الله، الـذين يواصـلون شـن الحـرب بالوكالـة عـن إيـران وسـوريا علـى طـول الحـدود الـشمالية. وتـصدر استنفارات يوميـة تكـشف عـن خطـط لحـزب الله لاختطـاف مزيد من الجنود وإطلاق مزيد من الصواريخ على إسرائيل.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تواجـد حـزب الله علـى الجانـب اللبنـاني مـن الخـط الأزرق، رغـم قـرارات مجلـس الأمـــن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٥٥ (٢٠٠٦)، الـتي تطلـب إلى حكومـة لبنـان أن تمـارس الولايـة التامـة علـى أرضـها حـتى الخـط الأزرق، وأن تتخـذ خطـوات عاجلة لمنع المزيد من الهجمات الإرهابية من لبنان. لقد أوفت

دولـة إسـرائيل، منـذ سـتة أعـوام تقريبـا، بالتزاماهتـا المنـصوص عليهــا في القــرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، لكــن حــزب الله مــا زال يمـارس أنـشطته عاما بعد عـام بحرية علـى طـول الحـدود. إن هذه المسألة تشكل مصدر قلق كبير.

إلا أننا نود أن نرحـب ببـدء الحـوار الـوطني في لبنـان، ويحدونا الأمل أن يفـضي إلى ممارسـة حكومـة لبنـان لـسيادهتا على أراضيها كافة، بما في ذلـك تفكيـك المنظمـات الإرهابيـة الناشطة على أرضها.

إننا نطلب إلى المجتمـع الـدولي أن يواصـل كفاحـه ضـد الإرهاب لاستئصال هذا المكون الغادر مـن علاقتنـا المعقـدة مـع جيراننا. وفي ذلك الصدد، تقدر إسرائيل إصرار المجتمـع الـدولي المستمر، على نحـو مـا يـرد في مختلـف البيانـات الرسميـة، بمـا في ذلك بيانات اللجنة الرباعية، على أن تلتزم الحكومة الفلسطينية الجديـدة بثلاثـة متطلبـات أساسـية: الاعتـراف بإسـرائيل، ونبـذ العنف والإرهاب، والامتثـال للاتفاقـات الـسابقة مـع إسـرائيل. وبعـد الوفـاء بالـشروط الثلاثـة هـذه فقـط يمكـن لإسـرائيل أن تتفـاوض مـع الـسلطة الفلـسطينية. ونطلـب إلى المجتمـع الـدولي مواصـلة مطالبتـه الـصارمة لحمــاس بــأن تمتثــل لهــذه المعــايير الأساسية الثلاثة التي وضعها المجتمع الدولي نفسه.

إن الـشعب الإسـرائيلي يعلـق أمـلا كـبيرا علـى رؤيـة خارطـة الطريـق، كمـا تجلـى في الانتخابـات الـتي جـرت هـذا الأسبوع. ويحدونا الأمل في أن نجد، بمساعدة المجتمـع الـدولي، شريكا حقيقيا في الحكومة الفلسطينية كي يتمكن شعبانا مـن العمـل معـا صـوب تنفيـذ خارطـة الطريـق والعـيش جنبـا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): أود بداية أن أتقدم بتـهنئتكم، السيد الرئيس، على الحكمة والمهنية الـتي تميـزت بهـا رئاسـتكم لمجلس الأمـن خـلال شـهر آذار/مـارس، وأنتـهز المناسـبة لأنـوه بالجهود التي بذلها سلفكم، السفير جـون بـولتن، أثنـاء ترؤسـه لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

نجتمع اليوم في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسـط تسارعا وتأزما في الأحداث، فمن الأوضـاع الأمنيـة والـسياسية غير المستقرة في العراق إلى التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية اليوميـة لحقـوق الـشعب الفلـسطيني في الأراضـي الفلـسطينية المحتلـة، وصـولا إلى لبنـان الـذي عـاني مـا عانـاه مـن الاحـتلال الإسرائيلي لأراضيه وتبعات توافد آلاف اللاجئين الفلسطينيين إليه نتيجة تهجيرهم من وطنهم وأرضهم.

بعد الانتخابات النيابية الحرة الـتي جـرت العـام الماضـي وتـشكيل حكومـة الـرئيس فـؤاد الـسنيورة، ينطلـق لبنـان في مـسيرته الـسيادية فيـستكمل اسـتعادة حريتـه وبنـاء مؤسـساته وتعزيـز الثقافـة الديمقراطيـة. ولعـل أبـرز هـذه الممارسـات الديمقراطيـة يتمثـل في الحـوار الـوطني الـذي يجـري حاليـا بـين مختلف الفرقاء السياسيين ويحظى بثقة وتشجيع المجتمع الدولي.

لقـد تم التوافـق خـلال جلـسات الحـوار الأولى علـى دعم التحقيق الدولي في جريمة اغتيـال الـرئيس رفيـق الحريـري ورفاقه، وإنشاء المحكمة ذات الطـابع الـدولي لمعاقبـة المتـورطين في هذه الجريمة.

كمـا تم التوافـق علـى اسـتعادة مـزارع شـبعا وتـلال كفرشـوبا المحتلـة مـن قبـل إسـرائيل وقيـام الحكومـة اللبنانيـة بالخطوات اللازمـة مـن أجـل تثبيـت لبنانيـة المـزارع وتحديـدها وفقا للإجراءات المعمول بها والمقبولة في الأمـم المتحـدة، وأقـر المجتمعون بضرورة إقامـة علاقـات سـيادية مـع الـدول الـشقيقة والصديقة.

كذلك أعدت الحكومة اللبنانية مقاربة شـاملة لمعالجـة أوضـاع اللاجـئين الفلـسطينيين المعيـشية بالتعـاون مـع المجتمـع الـدولي. مـع حرصـها وحـرص الـشعب اللبنـاني علـى رفـض

توطين اللاجئين الفلسطينيين والتأكيد على حق العودة إلى ديارهم عملا بالقرار ١٩٤ (د-٣) الصادر عن الجمعية العامة.

أما بالنسبة لموضوع السلاح الفلسطيني فقد تقرر معالجته بالحوار مع التأكيد على ممارسة السلطة اللبنانية لسيادتها على كامل أراضيها.

يعاني لبنان من إمعان إسرائيل في ممارسة تهديداتها لسيادته وخرقها الدائم لحرمة الأراضي والأجواء اللبنانية. لذلك نناشد المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والتحرك الفوري لمطالبة إسرائيل بالكف عن هذه الممارسات العدوانية، ومطالبتها بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وحملها على القيام بتسليم الأمم المتحدة كامل الخرائط الخاصة بمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المسلحة أثناء احتلالها للأراضي اللبنانية.

إن احترامنا للقيم الديمقراطية والتزامنا بما تحويه من مبادئ يدفعنا إلى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني ويحملنا على المطالبة بعدم إخضاعه لعقوبات جماعية نتيجة لذلك. والتدابير التعسفية التي تتخذها إسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين مثل فرض الحظر، وإقفال الموانئ والمعابر، وتجميد الأرصدة مع توقف المساعدات، والاغتيالات المستهدفة، وانتهاك السيادة الفلسطينية - وآخرها كان اقتحام سجن أريحا واعتقال الموقوفين فيه، في حين أن إسرائيل تستمر في بناء وتوسيع المستوطنات والجدار العازل - كل هذه التجاوزات دفعتنا إلى الاجتماع اليوم لدعوة المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للتوقف عن بناء وتوسيع المستوطنات وإزالتها، ومنعها من المضي في بناء الجدار العازل، عملا بفتوى محكمة العدل الدولية، وحثها على الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والالتزام بالمبادئ التي أقرتها المواثيق الدولية.

لقد اتخذ العرب من السلام خيارهم الاستراتيجي وعملوا من أجله. ويبقى على الطرف الإسرائيلي مواكبة هذا الخيار بغرض إرساء السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أن يكون هذا السلام مبنيا على مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادئ مؤتمر مدريد والقرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبادرة السلام العربية الصادرة عن القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، التي عادت وأكدت عليها القمة العربية التي أنهت أعمالها في الخرطوم يوم الأربعاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. إن السلام مسؤولية مشتركة ويتطلب نوايا حسنة من قبل جميع الأطراف، وجرأة على طي صفحة الماضي الأليم، والتطلع إلى مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): الآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكان بودنا أن يتيح المجلس فرصة التحدث أمامه لكل الوفود التي كانت ترغب في التعبير عن آرائها إزاء الوضع المأساوي في هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من التوتر وعدم الاستقرار منذ أكثر من ستة عقود، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وما نجم عن هذا الاحتلال من قتل وتشريد، وضرب للبنى التحتية، وعمليات قتل خارج نطاق القانون، وسياسة الإغلاق والحصار - في سياق سياسة منظمة لقهر الشعب في الأراضي العربية المحتلة، وإذلاله، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

إن الممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي العربية المحتلة تندرج تحت جرائم الحرب والإرهاب، التي يجب أن تحاسب عليها إسرائيل بموجب القانون الدولي.

وما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي يوميا، من هجوم بالدبابات وطائرات الهليكوبتر والصواريخ على الشعب الفلسطيني الأعزل، دليل دامغ على تلك السياسة. كما أن محاولاتها المكشوفة لإطلاق التهم جزافا هنا وهناك ضد الآخرين ما هي إلا محاولات يائسة لذر الرماد في العيون وشغل العالم عن جرائمها الإرهابية الفظيعة بحق الشعب الفلسطيني، التي تطال حتى النساء والأطفال. وما ادعاه ممثل إسرائيل باستضافة دمشق لبعض المنظمات الفلسطينية إنما هو مخالف تماما للحقيقة، لأن الفلسطينيين الموجودين في سورية هم لاجئون وقعوا ضحية للاحتلال الإسرائيلي، وتنكر عليهم إسرائيل الحق في العودة إلى أرضهم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن سورية التي تتطلع إلى السلام العادل والشامل ترفض سياسة المحاور، لكنها ضحية لسياسة التحالفات البغيضة، التي ترمي إلى دفع المنطقة إلى مزيد من التدهور والانهيار.

منذ إنشاء هذه المنظمة الدولية، علقت الدول العربية آمالا كبيرة عليها لإيجاد حل عادل وشامل لمشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا انه، ومع الأسف، لم ترضخ إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي على الرغم من عشرات القرارات التي صدرت عن هذا المجلس، إضافة إلى مئات القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة، وجميعها تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر القرار الإسرائيلي بضم الجولان قرارا باطلا ولاغيا. كما أصدرت الجمعية العامة عشرات القرارات التي أدانت جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طبيعة الجولان السوري المحتل واعتبرتها إجراءات باطلة ولاغية، وأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف. وفي تحد لقرارات الشرعية الدولية، طردت إسرائيل حوالي نصف مليون سوري من أراضيهم، واعتقلت العشرات منهم حيث مضى على اعتقال بعضهم أكثر من ٣٠ عاما. وما زالت إسرائيل تضع الخطط لبناء المزيد من المستوطنات في الجولان السوري المحتل. والسؤال المطروح هو أنه إذا كانت إسرائيل تدعي أن سحب مستوطنيها أمر مؤلم، وإذا كانت صادقة في رغبتها في تحقيق السلام في المنطقة، فلماذا تستمر في بناء المستوطنات وجلب المستوطنين إلى الأراضي العربية السورية والفلسطينية المحتلة؟ إن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتكررة حول عدم نيتهم الانسحاب من الجولان السوري المحتل تفضح نوايا إسرائيل المبيتة في إدامة احتلالها للأراضي السورية وعدم رغبتها في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

لقد بذلت سورية كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، واستمرت في إعلان استعدادها لاستئناف عملية السلام بدون شروط، آخذين في الاعتبار أن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ليس شرطا مسبقا. إلا أن إسرائيل واجهت تلك الدعوات بمزيد من الرفض، والإمعان في احتلالها، وتحديها للشرعية الدولية. ونود أن نؤكد أن السلام الذي تتطلع إليه الأسرة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا إذا انصاعت إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وقبلت بالمبادرة التي أقرتها الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت لعام ٢٠٠٢ التي تم التأكيد عليها في القمم العربية اللاحقة، وكان آخرها قمة الخرطوم التي أنهت أعمالها يوم أمس.

إن الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا وتدهورا يوما بعد يوم بسبب الممارسات العسكرية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. ولا بد للمجتمع

الدولي أن يتحرك لوضع حد لتلك الممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تمنع على الشعب الفلسطيني أبسط حقوقه في الحياة وممارسة حقه في تقرير المصير. لقد قام الشعب الفلسطيني بممارسة حقه الديمقراطي في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت بتراهة وشفافية. ويجب على المجتمع الدولي احترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وعدم معاقبته سياسيا أو اقتصاديا نتيجة لممارسة ذلك الحق الديمقراطي كما أن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تعتزم حكومة إسرائيل القيام بها من شأنها تدمير عملية السلام في المنطقة وفرض واقع جديد يخالف قرارات الأمم المتحدة.

من جهة ثانية، فإن استمرار إسرائيل في بنائها للمستوطنات غير الشرعية وللجدار العازل على الأرض الفلسطينية المحتلة يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني اليومية، ويرسم حدودا جديدة للدولة الفلسطينية المستقبلية على أساس الأمر الواقع، ويعيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية. وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك لإجبار إسرائيل على إزالة المستوطنات غير الشرعية والجدار العازل فورا.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية والأرض الفلسطينية إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما أن الأمن والاستقرار في المنطقة مرهون بالتزام إسرائيل القاطع بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للسيد كالومو، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية الشاملة.

واليونان تؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

من الجلي أن التطورات الأخيرة في المنطقة، وأبرزها انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير، وانتخابات يوم الثلاثاء الماضي في إسرائيل، قد تمثل بزوغ فجر مرحلة سياسية جديدة في الشرق الأوسط. وكل أصحاب المصلحة يدركون التحديات والفرص الكامنة في تلك المرحلة الجديدة.

واليونان ما فتئت ملتزمة بالسعي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يقوم على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٢٤ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك على أساس مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وما برحت اليونان ملتزمة بتحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ومن الواضح أنه لكي يتم التوصل إلى سلام تفاوضي، ثمة حاجة إلى وجود متحاورين ذوي مصداقية على الجانبين يتوفر لديهم الاستعداد للدخول في المحادثات بحسن نية وعلى أساس الاحترام والاعتراف المتبادلين.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن جميع الحكومات المنتخبة ديمقراطياً ينبغي أن تتمسك ببعض المبادئ العالمية الأساسية ومن بينها، في المقام الأول، الالتزام بسيادة القانون.

والمجتمع الدولي يتوقع من الحكومة الجديدة التي تقودها حماس أن تتخلى عن العنف وأن تترع سلاحها، وأن تعترف بحق إسرائيل في الوجود وأن تحترم كل الاتفاقات والتفاهمات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق. وسوف

تُساءل الحكومة الفلسطينية على أساس تلك المعايير، ليس من قبل المجتمع الدولي فحسب، بل ومن جانب الشعب الفلسطيني نفسه.

وفي نفس الوقت، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي سيتم تشكيلها في الأيام المقبلة بأن تتقيد بالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية قد تمس نتائج مفاوضات المركز النهائي وتجعل حل الدولتين مستحيل التنفيذ من الناحية المادية.

ونتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تبدي النضج السياسي والحكمة وأن تحجم عن الإجراءات والتصريحات الاستفزازية وأن تغتنم الفرصة حتى يقوم مصير ومستقبل شعبيهما في نهاية المطاف على السلام والتفاؤل والازدهار.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن اشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية عن التطورات في الشرق الأوسط خلال الشهر المنصرم.

وفيما يتصل بالبيان الذي ستدلي به مجموعة عدم الانحياز في الجلسة هذه، نود الإحاطة بأن ذلك البيان لا يعبر عن موقف بيرو المماثل لموقف المجموعة الرباعية بشأن التوجه الذي يتعين أن تعتمده الحكومة الفلسطينية الجديدة.

لقد كافحت بيرو ضد الإرهاب لمدة ١٣ عاما بنجاح. ومرَّت بتلك التجربة المروعة، ولذا، فإنها تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، إدانة شديدة وقاطعة، أينما ارتكب وأياً كان مرتكبوه.

والتزاماً بتلك المبادئ، تؤيد بيرو الشروط التي حددتها المجموعة الرباعية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير للحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حماس، مطالِبة إياها بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والتقيد بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها الحكومة الفلسطينية السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق. وحتى اليوم، لم تتجاوب حماس مع تلك المتطلبات الحاسمة التي حددتها المجموعة الرباعية – والتي وردت في بيان رئاسي لمجلس الأمن.

إن عدم اليقين هذا يعرقل المفاوضات بين الطرفين، لأن أحدهما لا يعترف بالآخر. وبالتالي، لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات مباشرة، وهو ما تطالب به المجموعة الرباعية وخريطة الطريق. وهذا يعرقل إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية لتحقيق التعايش بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وعلى النحو الذي أوضح في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ٣ شباط/فبراير (S/PRST/2006/6)، فإن تلك المعايير سيطبقها أيضا المانحون الرئيسيون حينما ينظرون في المساعدة التي ستقدم في المستقبل للحكومة الفلسطينية الجديدة.

ونظرا لتلك الظروف، لا بد أن ننظر في أفضل كيفية لتوجيه المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وللاستخدام الأمثل لهذه المساعدة، وخاصة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويجب أن نمنع حرمان السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة من الحماية، مع عدم الإخلال بالمبادئ والقرارات التي اتخذها المجلس بشأن موضوع مكافحة الإرهاب.

ولا ريب في أن من المرجح أن يؤدي الشك الحالي وعدم المفاوضات إلى تفاقم الحالة والدفع إلى وقوع أعمال انفرادية وإلى أعمال عنف ذات عواقب غير متوقعة. وبغية منع ذلك السيناريو، لا بد من إحداث تغيير جذري، يشمل الاعتراف والمفاوضات وإنهاء احتلال الأراضي. وإحداث مثل ذلك التغيير – الذي يشكل مسؤولية تاريخية – الآن في متناول أيدي الإدارة الجديدة للحكومة الفلسطينية وأيدي الحكومة المنتخبة حديثا في إسرائيل.

إن التمسك الثابت من جانب الحكومة الفلسطينية الجديدة بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية – وقبل كل

شيء، الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف، وقبول الاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها السلطة الفلسطينية في الماضي – أمر أساسي للبدء في معالجة حالة الشك الراهنة الخطيرة وللعودة إلى طريق المفاوضات، التي ستمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق مطامحه إلى بناء دولته وإلى العيش في سلام.

وقد ظلت بيرو تساند دائما الشعب الفلسطيني، وستواصل مساندته، على نحو ثابت، بغية إنشاء دولة وطنية وديمقراطية وقادرة على البقاء، تمشيا مع خريطة الطريق – أي من خلال المفاوضات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بإيجاز إلى الحالة في لبنان وإلى القرار الذي اتخذناه أمس ويطلب إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية على اتفاق لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن الاغتيال الإرهابي لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين.

وانضم وفدي إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه لتأييد إنشاء المحكمة، حسب طلب حكومة لبنان. كما نقدر التقدم الذي أحرزته لجنة التحقيق المستقلة الدولية في إلقاء الضوء على تلك الجريمة. ونثق بأن اللجنة، نظرا للتعاون الذي قدم لها، ستتمكن من التعرف على مرتكبي الجريمة واختتام التحقيق في إطار فترة زمنية معقولة، على نحو ما حدده رئيس اللجنة براميرتز، الذي تكلم في هذه القاعة.

ويجب أن تشكل نتائج التحقيق الذي تجريه اللجنة المستقلة أساسا لعمل المحكمة الدولية المقرر إنشاؤها. ونود أن نعرب عن تفضيلنا لأن تحظى المحكمة، في تشكيلها وسلطاتها، بأكبر مكون لبناني ممكن. ونؤمن بأن تلك الضرورة تتماشى مع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي يدعو إلى استعادة سلامة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي التام. ولا شك أن إعادة سيادة القانون وتعزيز النظام القضائي اللبناني القادر على إقامة العدل بصورة فعالة يمثلان ركيزة للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونؤمن بأنه ينبغي للمحكمة أيضا أن تشجع لبنان على تحمل مسؤولياته بشكل كامل.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعدة كالوموه على إحاطته الإعلامية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة برؤية الرئيس بوش لوجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وتفرض خريطة الطريق مجموعة ممرحلة من الالتزامات على كلا الجانبين باتخاذ خطوات محددة لتهيئة الظروف اللازمة لتمكين محادثات المركز النهائي من المضي قدما. وتشكل الشراكة بين الطرفين عنصرا جوهريا. وتماما مثلما أن لدى إسرائيل التزامات في إطار خريطة الطريق، فإن لدى الفلسطينيين أيضا التزامات.

وأوضح المجتمع الدولي أن أي حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية لا بد أن تتخلى عن الإرهاب والعنف، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتقبل الالتزامات والاتفاقات السابقة بين الطرفين. وذلك هو الموقف الذي اتخذته المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وتستند تلك المتطلبات إلى مبادئ قديمة وهي تنطبق على أي حكومة فلسطينية. ولكن، كما قالت وزيرة الخارجية رايس، سيتعين الآن على حركة حماس، بوصفها الحزب الحاصل على الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، أن تتحمل المسؤولية عن القرارات التي تتخذها وأن تواجه نتائج تلك القرارات، الأمر الذي سيشكل نهج المجتمع

الدولي نحو المسائل المتعلقة بالفلسطينيين والجهود الإقليمية لصنع السلام.

وعلى الجانب الإسرائيلي، ننوه بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء بالنيابة إيهود أولمرت في ٢٨ آذار/مارس، بعد نجاح حزبه في الانتخابات الإسرائيلية، داعيا إلى العودة إلى المفاوضات ومعلنا أن إسرائيل مستعدة للتنازل لمصلحة السلام.

وسنستمر في الحكم على حماس بأفعالها، وليس بأقوالها. ولم نشهد شيئا يدعونا إلى تغيير موقفنا إزاء حماس – وهي مصنفة باعتبارها منظمة إرهابية أجنبية، في إطار قانون الولايات المتحدة، مسؤولة عن قتل المئات من المدنيين الأبرياء، وظلت لفترة طويلة عدوا للسلام في المنطقة وأضرت بتطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته.

وموقفنا وموقف المجموعة الرباعية متسقان: سيجري استعراض المساعدة في المستقبل للحكومة الفلسطينية الجديدة على أساس التزام الحكومة بمبادئ عدم استخدام العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة. ونتوقع أن تتخذ تدابير لضمان عدم إمكانية استخدام أي من تلك المساعدة من قبل الأشخاص التابعين لمنظمات إرهابية أجنبية.

ولاحظنا صباح هذا اليوم الملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية الجديد محمود الزهار، الذي قال، ”إن أمريكا ترتكب جرائم كبيرة ضد البلدان العربية والإسلامية“. ومن الواضح، أننا نرفض رفضا قاطعا ذلك الافتراض. كما أشير لوزير الخارجية الزهار إلى أن تشويه السمعة بلا مبالاة طريقة مشؤومة للبدء في الأمور.

وكما ورد في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير، ما زلنا نشعر بالقلق أيضا حيال الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني. وظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة تساند الشعب الفلسطيني من خلال تقديم مساهمات كبيرة من أموال مساعدتنا الأجنبية. وما زالت الولايات المتحدة مكرسة جهدها للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وسنبقى كذلك. ونؤمن إيمانا راسخا بأن من المهم أن تتاح للسكان في الأراضي الفلسطينية فرصة للتمتع بحياة تشمل توفير السلامة والأمن والرفاه الاقتصادي.

وحتى الآن، مافتئ تركيز منسق الولايات المتحدة الأمني دايتون ينصب على التنسيق الدائم والمباشر بين قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمن الفلسطينية، بما في ذلك التنسيق بشأن مسائل مثل معابر حدود غزة والاتصال المستمر مع القيادات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية. وفي الوقت الذي تتسلم حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية زمام الأمور، لن تكون هناك أية اتصالات بين اللواء دايتون وقوات الأمن الفلسطينية الخاضعة لأي من أعضاء مجلس الوزراء بقيادة حماس. وسيُعاد تحديد دور اللواء دايتون في ضوء الظروف المتغيرة.

وثمة واجبات تقتضيها خارطة الطريق من كلا الطرفين. ونعتقد أنه من الأهمية أن يكون هناك شريك فلسطيني للسلام، وفي ذلك السياق رحبنا بالتزام الرئيس عباس بالسعي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ومازلنا نجري مناقشات مستمرة مع زملائنا في المجموعة الرباعية بشأن سبل التقدم إلى الأمام، وسنواصل مناقشة أفضل السبل لدعم الشعب الفلسطيني.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيد كالوموه، على إحاطته الإعلامية.

اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تأييد جمهورية تترانيا المتحدة للبيان الذي سيدلي به ممثل

ماليزيا الدائم، السفير حميدون علي، باسم حركة عدم الانحياز.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، حدث الكثير في الشرق الأوسط. هناك تطورات رئيسية على الجبهة السياسية، وهي تشكيل حكومة بقيادة حماس وتأديتها لليمين القانونية من ناحية، ومن ناحية أخرى إجراء الانتخابات الإسرائيلية بنجاح وفوز حزب كاديما بقيادة السيد إيهود أولمرت. وهذه التطورات هي جانب هام من المشهد السياسي، ومن الأهمية أن يدرك ذلك الإسرائيليون والفلسطينيون في المنطقة. ونحث كلا الطرفين على مواجهة أوقات التحول الحساسة هذه بالصبر والهدوء. وينبغي لنهاية الموسم الانتخابي أن تتيح إمكانية التركيز بجدية على مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين معا، الذين مافتئوا يعيشون في حالة من العنف وعدم الاستقرار والخوف لسنوات عديدة وما زالوا ينتظرون السلام بفارغ الصبر.

ولدينا اعتقاد قوي أن الحكومة التي تقودها حماس، والتي أدت اليمين القانونية يوم أمس، ستتمكن من التأقلم مع الحقائق الجديدة في المنطقة وأن تقرر بشكل نهائي نزع سلاحها ونبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وإقرار اتفاقات السلام السابقة بوصف ذلك السبيل الأكيد نحو إزالة عقبة رئيسية أمام عملية السلام. وينبغي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية أن يقر بحتمية الحل المتمثل في دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويتعين أيضا على الحكومة الجديدة بقيادة كاديما في إسرائيل، من جانبها، أن تتأقلم مع الحقائق الجديدة وأن تكون مستعدة للعمل مع الحكومة التي تقودها حماس بوصفها شريكتها الجديدة في التفاوض. ويجب عليها أن تجمد النشاط الاستيطاني وأن تتوقف عن إنشاء الجدار وأن تقلع عن شن الاعتداءات على الفلسطينيين. والإجراءات الأحادية الطرف والمتعجلة التي تقوم بها إسرائيل في محاولتها لترسيم حدودها لن تحقق السلام.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد أعمال العنف مؤخرا في الضفة الغربية وغزة. وندعو القيادة الجديدة إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بالصبر واتخاذ تدابير مدروسة للحد من التوترات في هذه المنطقة واستعادة الهدوء. وينبغي للطرفين أن يدركا الطابع الدقيق للحالة وأن يسعيا إلى العمل معا بشكل وثيق للتوصل إلى حل دائم للتحديات التي يواجهاها.

وتشجعنا جهود منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد الفارو دي سوتو، الذي التقى في ١٦ آذار/مارس مع أعضاء المجموعة الرباعية الدبلوماسية في بروكسل لمناقشة تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل انخراطه الكامل، رغم المرحلة الصعبة التي وصلت إليها عملية السلام. وينبغي أن تتركز الجهود على التوضيح للطرفين بأن الإجراءات الأحادية الطرف لن تجدي وبأن المفاوضات تمثل البديل الوحيد الجدير بالثقة من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق.

كما نرى أن وقف تدفق الأموال والموارد إلى الفلسطينيين لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور وزيادة معاناة العديد من الأبرياء. فلا بد من الحث على الامتناع عن هذه الإجراءات.

أخيرا، أعتقد أن خطة السلام الدولية - وهي خارطة الطريق - ينبغي أن تتاح لها فرصة جديدة في ظل هذه الظروف المتغيرة.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، على إدراجكم في جدول أعمال مجلس الأمن هذه المناقشة العامة للحالة في الشرق الأوسط بمجملها خلال فترة تخللتها مؤخرا انتخابات

تـشريعية في كـل مـن فلـسطين وإسـرائيل، وتخللتـها أيـضا التطورات الأخيرة التي طرأت على الحالة في لبنان.

في مـا يتعلـق بالانتخابـات التـشريعية في فلـسطين وإسرائيل، نـشيد بالـشعبين على الاختيـارات الديمقراطيـة الـتي اتخذاها بهدوء وعلى قبـول النـاخبين لنتيجـة التـصويت. ولـدى وفدي أمل كبير في أن هـذا النمـوذج الـسياسي الجديـد الـذي تم التعـبير عنـه بهـذا الـشكل سيفـضي إلى تجـاوز المظـاهر والاستعراضـات الـسياسية الـتي تم اسـتنكارها إلى حـد كـبير مؤخرا والتوجه نحو تحقيـق الهـدف المحـدد في خارطـة الطريـق، والمتمثـل جوهريـاً في إقامـة دولـة فلـسطينية تعـيش جنبـا إلى جنـب مـع إسـرائيل في سـلام وأمـن. ولـذلك يحـث وفـدي كـلا الطـرفين على إجـراء حـوار ومفاوضـات بـشأن خارطـة الطريق، بوصفها البديل الوحيد المعقول للعنف.

في الحقيقة، الاحتلال لا يُحتمل وهـو يحمـل دائمـا في جوفه بذور العنـف والمعانـاة، لكـن مـن الأهميـة الملحـة أن يـتم الخـروج مـن دائـرة العنـف والقمـع هـذه وأن يـتم بحـزم وروح المـسؤولية اختيـار التفـاوض مـع احتـرام القـانون الـدولي. والبيانات الأخيرة الصادرة عن مسؤولين سياسـيين إسـرائيليين وفلسطينيين كبـار تعطينـا بصيـصا مـن الأمـل، رغـم أن هنـاك شروطا معينة. لكـن وفـدي يـشجع كـلا الطـرفين بـشدة علـى تهيئة الظروف للحوار والتفاوض.

ولفعل ذلك، من المستحسن أن تُتخذ تدابير لبناء الثقـة من خـلال الاعتـراف بإسـرائيل وقبـول الاتفاقـات بـين إسـرائيل والسلطة الفلسطينية ونبـذ العنـف مـن ناحيـة، وإنهـاء الإجـراءات الأحاديـة الطـرف وسياسـة الأمـر الواقـع وتفكيـك المـستوطنات المتنـازع عليهـا ووقـف بنـاء الجـدار العـازل وإنهـاء الاغتيـالات المستهدفة وأعمال العقاب الجماعي، من ناحية أخرى.

ولقـد آن الأوان لمطالبـة المجتمـع الـدولي بـدعم خطـة السلام في فلسطين، لا سيما جهود المجموعـة الرباعيـة الدوليـة والأطراف الأخرى الفاعلة في أزمة الـشرق الأوسـط. ويعتقـد وفدي أيضا أن الشعب الفلسطيني، الذي يمر بـأحوال معيـشية بالغـة الـصعوبة، ينبغـي عـدم التخلـي عنـه ويجـب أن يواصـل المانحون الرئيسيون تقديم المساعدة الإنـسانية والطارئـة إليـه في ظل هذه الظروف الشاقة.

وبالنـسبة للبنـان، يرحـب وفـدي بـأن الزعمـاء السياسيين في ذلك البلد قـرروا تجـاوز التنـاحر بينـهم واللجـوء إلى الحـوار الـوطني. ونرحـب بمـا أحـرزوه مـن تقـدم هـام في استعادة سيادة الشعب الفلسطيني على كامل أرضه.

ويشجع وفدي بقوة الشعب اللبنـاني علـى التوصـل إلى حل توافقي للمشاكل التي لم تحل بعد. ونحيط علما بالتطورات الحاصـلة فيمـا يتـصل بأعمـال لجنـة التحقيـق الدوليـة المـستقلة. ونرحب بالتعاون بين اللجنة والسلطات اللبنانية وانخفاض حدة التوترات في العلاقات بين اللجنة والسلطات السورية.

ويؤيـد وفـدي الخطـة الراميـة إلى إنـشاء محكمـة دوليـة لمحاكمة المسؤولين عن الهجوم بالقنابـل الـذي أدى إلى مـصرع رئـيس الـوزراء الحريـري و ٢٢ آخـرين في ١٤ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٥.

وأخيرا، نعرب عن عميق قلقنا إزاء الحالة التي يشوبها التوتر التي ما زالت قائمة في جنوب لبنـان، والـتي تتـسم بقيـام جوانـب شـتى بارتكـاب انتـهاكات متكـررة لاتفـاق وقـف إطـلاق النـار، وبحـدوث انتـهاكات للمجـال الجـوي اللبنـاني. وفي الوقت نفسه، نرحب بالجهود الحميدة التي تضطلع بها في هذا الشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ولا يفـوتني قبـل أن اختـتم كلمـتي أن أعـرب عـن شكري للأمين العام المساعد على جودة إحاطته الإعلاميـة التي ساعدت على استكمال معلوماتنا عن البند قيد النظر.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد كالوموه على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تنعقد جلسة اليوم في ظل خلفية من الأحداث الهامة الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط. وأعني بذلك بصفة خاصة نتيجة الانتخابات في إسرائيل وإتمام الجهود الرامية إلى تكوين حكومة فلسطينية جديدة.

وإن روسيا إذ تحلل التغييرات التي حدثت في الأرض الفلسطينية، تعرب عن الأمل في أن تتبع حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة تخدم المصالح الحيوية الأهمية لجميع الفلسطينيين بالوفاء بمطامحهم في السلام وبناء دولتهم الخاصة بهم. ويجب أن تكون هذه السياسة قائمة على المبادئ المتفق عليها في إطار اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين. وتنص تلك المبادئ على التخلي عن العنف كوسيلة لبلوغ أهداف سياسية، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والامتثال للاتفاقات والالتزامات السابقة، وخاصة خارطة الطريق التي يمثل تنفيذها أكثر الطرق موثوقية نحو تحقيق حل عادل لقضية فلسطين. وستواصل روسيا تقديم المساعدة بنشاط في هذا المسعى.

ونرحب بالعزم المعلن للسيد هنيه، رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية على إقامة علاقته مع الرئيس عباس في إطار روح من الحوار والتعاون. ومن المهم أن يكون هذا التعاون في الإطار الدستوري وعلى أساس السلطة المنصوص عليها في قوانين السلطة الفلسطينية ومبدأ تقاسم السلطات.

وتجدر الإشارة إلى أن وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية الجدد يسلمون بدور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الفصيلة الرائدة ضمن بقية الحركات الوطنية. ومما يكتسي بأهمية خاصة أيضا، أن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية أعادت تأكيد استعدادها لمناقشة جميع المقتضيات، وتوفير الضمانات اللازمة للمانحين الذين يقدمون المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

ونرى أن من الضروري مواصلة النهج الأساسي القائم على أساس المبادرة السياسية لرئيس روسيا الرامية إلى إجراء حوار مع حركة حماس، والعمل عن كثب مع تلك المنظمة لتشجيعها على الوفاء بالشروط التي وضعتها للجنة الرباعية. ولا نتشاطر الرأي القائل بأن من المستحيل العمل مع حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تكونت حديثا في معالجة المسائل التي تتعلق بتقديم المساعدة - بما فيها المساعدة الإنسانية - إلى الفلسطينيين. وقد يكون رفض هذه المساعدة خطأ جسيما من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى، وإلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وأن يتسبب في أزمة إنسانية خطيرة في الأرض الفلسطينية.

وبدلا من إغلاق الأبواب أمام احتمالات تحقيق السلام في المنطقة، ومعاقبة الفلسطينيين بفرض عقوبات عليهم وتوجيه إنذارات لهم لما أقدموا عليه من خيار ديمقراطي، نقترح التركيز على بذل جهود مشتركة لإنشاء آلية لكفالة الرصد الموثوق لتقديم المساعدة من المانحين. ويمكن أن يستفيد هذا الجهد على نطاق واسع من خبرة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومن إمكانيات بعثات السيد وولفينسون المبعوث الخاص للجنة الرباعية.

ولقد عقدت روسيا العزم على أن تنفذ التزاماتها، وأن تعالج مسألة تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية بمساعدة مالية تبلغ في مجموعها ١٠ ملايين من الدولارات، في ظل أحوال من الشفافية والانفتاح التامين.

ونتوقع من أي حكومة تتكون على أساس نتيجة الانتخابات الإسرائيلية ألا تتخذ أي خطوات انفرادية فيما يتعلق بالفلسطينيين، أو أن تمس بنتيجة المحادثات بشأن المركز النهائي للأرض الفلسطينية. ونحيط علما مع الارتياح ببيان السيد أولميرت رئيس وزراء إسرائيل بالإنابة فيما يتعلق باستعداد بلده لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين بشأن

مسائل التسوية. ويتفق هذا البيان مع رغبة السيد عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المعلنة في مواصلة حوار السلام مع القيادة الإسرائيلية، وهذا يمثل أساسا جيدا لمزيد من الجهود السلمية الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس خارطة الطريق.

ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة الاستئناف السريع لعملية التفاوض على المسار السوري – اللبناني فيما يتصل بعملية السلام في الشرق الأوسط. وستتاح الفرصة لمجلس الأمن في القريب للنظر في هذه المسألة بتفصيل أكبر. واليوم، نود فقط أن نبرز بصفة خاصة أهمية مواصلة الحوار بين الفصائل اللبنانية، والتوصل داخل ذلك الإطار إلى توافق في الآراء بشأن أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق بكفالة السلام والاستقرار في لبنان والمنطقة في مجموعها.

السيد النصر (قطر): أود في البداية أن أعبر عن شكرنا لكم، لعقد هذه الجلسة ذات الأهمية الخاصة، لا لأنها تساهم في إبقاء أعضاء المجلس على اطلاع بما يستجد من أحداث في تلك المنطقة التي هي موضع اهتمام العالم أجمع فحسب، وإنما أيضا لأنها تعبر عن اهتمام المجلس بالحالة في الشرق الأوسط، وعن رغبته الجادة في إحلال السلام الشامل والدائم في تلك المنطقة. ولهذا فإننا نقدر فكرة عقد هذه الجلسة العامة.

وفي هذا الخصوص لا يفوتني أن أشكر سعادة السيد كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على تواجده معنا والإحاطة التي قدمها.

كما يؤيد وفد بلادي بيانات كل من جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي سوف تلقى لاحقا.

وتتمثل أهمية هذه الجلسة، في كونها تعقد والمنطقة تشهد تغيرات سياسية سواء فيما يتعلق بالوضع السياسي الفلسطيني في ظل الحكومة الجديدة، أو ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات الإسرائيلية، بالإضافة إلى مجريات المسارين السوري واللبناني.

إن دولة قطر، إيمانا منها بالحلول السلمية للنزاعات تعتبر أن العنف والعنف المضاد لن يؤديا إلى أي حلول بل سيزيد من التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها. كما يقوض العنف فرص عملية السلام ويغذي النزعة للتطرف والإرهاب بدلا من دعم عملية السلام التي هي السبيل الوحيد لإحلال سلام عادل وشامل في المنطقة قائم على الشرعية الدولية، ويضمن لشعوب المنطقة الأمن والاستقرار والتعايش في سلام.

وانطلاقا من تلك الثوابت، فإننا نريد التأكيد على النقاط التالية:

أولا، شهدنا في بداية العام حدثا في غاية الأهمية تمثل في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي انتخابات عكست الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني وممارسة حقه الديمقراطي. ولإيماننا بأن العملية السلمية لا بد أن تستمر، فإن على جميع الأطراف احترام نتائج العملية الدستورية والقبول بالسلطة المنتخبة للشعب الفلسطيني، ولهذا فإن القرار الإسرائيلي المتمثل في وقف تحويل عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للجانب الفلسطيني، يُعد عقابا للشعب الفلسطيني على ممارسة حقه وخصوصا وأن هذه العوائد أصلا فلسطينية، مما يشكل تملصا من الاتفاق الموقع بين الطرفين في باريس ١٩٩٤، ولن يساهم ذلك الإجراء إلا في تأزم الوضع وعرقلة تنفيذ خارطة الطريق. وعليه ندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، لتجنب أية تداعيات عكسية وخطيرة على الأوضاع الحياتية للشعب الفلسطيني.

ثانيا، أن أي تسوية للقضية الفلسطينية لا يمكن أن تكون شاملة ومستدامة إن كانت مبنية على إجراءات أحادية الجانب، الأمر الذي يتعارض مع المرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام، وأن الأمور يجب أن تكون قائمة على اتفاق تفاوضي بين الجانبين.

ثالثا، أن الممارسات القمعية التي تستهدف المدنيين والإعدام خارج نطاق القانون وغيرها من السياسات غير القانونية، مثل توسيع وبناء المستوطنات ومواصلة بناء الجدار العازل وعزل المدن والقرى الفلسطينية وفصلها عن بعضها البعض، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة جهود السلام وإلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، كما يزيد من معاناتهم اليومية ومن الصعوبات التي يواجهونها، وكان آخرها اقتحام مقاطعة أريحا واعتقال السجناء، مما شكل انتهاكا لاتفاقية التسوية التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٢.

رابعا، أن ما شهده الطرفان من تغيرات في الحكومة تضع منطقة الشرق الأوسط على عتبة قرارات مصيرية ستحدد مستقبل المنطقة، إما العودة إلى طاولة المفاوضات أو المزيد من تكبد المتاعب والمعاناة لشعوب المنطقة. وفي هذه المرحلة، لا بد من قيام الأطراف الفاعلة بتسخير كل تلك التغيرات لخدمة عملية السلام. وبما أن مجلس الأمن قد دعا مرارا إلى السعي نحو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لديها مقومات البقاء والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، فلا بد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، ولا سيما راعي عملية السلام (المجموعة الرباعية)، من بذل المزيد من المساعي والجهود الضرورية لاستئناف عملية السلام وفقا لأسسها المتفق عليها، ومنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، التي أقرها قمة بيروت ودعا إليها القادة العرب مجددا في الخرطوم.

إن دولة قطر تجدد دعمها للسلطة الفلسطينية في سعيها لتحقيق تطلعات شعبها، ولهذا فإننا نحث الأطراف المعنية على تحمل المسؤولية والعودة إلى طاولة المفاوضات. كما ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى النظر بشكل جدي في عملية السلام والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، حيث أن السبب الأساسي للصراع هو استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية من غير حق. وعلى المجتمع الدولي إدراك ذلك.

ويتعين على إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية، والكف عن انتهاك الخط الأزرق باعتبار أن ما ذكرته أعلاه من أهمية إنهاء الاحتلال ينطبق أيضا على المسارين السوري واللبناني، اللذين لا يمكن فصلهما عن القضية الفلسطينية إن أردنا إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد الدانمرك الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل النمسا في وقت لاحق.

وأود في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد كالومو على إحاطته الإعلامية وتعليقاته الشاملة.

الزمن يتغير في الشرق الأوسط. وسترى النور حكومة جديدة في كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويحدونا أمل قوي في أن تفي كلتا الحكومتين بالتزاماتهما، بما فيها خارطة الطريق، ومن ثم تساعدا على أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون سويا في سلام جنبا إلى جنب.

ونرجو أن تتصدى الحكومة الجديدة التي شكلت في الأراضي الفلسطينية لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى أن ينعم

بالسلم وينشئ دولته، تلك التطلعات التي أعرب عنها الرئيس عباس في بلاغة فائقة.

ولهذا فإننا نتوقع من الحكومة الفلسطينية أن تفي بالالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية. فالعنف والإرهاب لا يتفقان مع العمليات الديمقراطية. ووفقا لبيان المجموعة الرباعية الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير "يجب أن يلتزم جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية بعدم استخدام العنف وبالاعتراف بإسرائيل وبقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق". ومن الواضح أن تلك الشروط كما هي لم يطرأ عليها تغيير.

وقد لاحظنا أن رئيس الوزراء هنية قد أعرب عن رغبته في الدخول في حوار مع المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ورغم أن من الواضح مرور حماس بشيء من التغيير، كما يتبيّن من تقيدها الفعلي بوقف إطلاق النار ومشاركتها في الانتخابات، فلم يتضح مع ذلك حتى الآن ما إذا كان هذا التحول لا رجعة عنه ومستمرا في الاتجاه الصحيح. ونتوقع من الحكومة الجديدة، علاوة على ذلك، أن تلتزم بسيادة القانون والإصلاح والإدارة المالية السليمة، وأن تمنع كذلك شن الهجمات الإرهابية وتقوم بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب.

ولا بد من إيجاد سبل لمواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. ويجري حاليا تحليل بعض الطرائق لتقديم المساعدة الدولية. وليس من الإنصاف، بل ليس مما يتفق مع المثل التي نود أن تترسخ في الشرق الأوسط، أن يعاقب الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه الديمقراطية. كما أن وجود سلطة فلسطينية قادرة على أداء وظائفها، بما في ذلك وجود مؤسسات فلسطينية مستقرة، أمر لا غنى عنه لرفاه الشعب الفلسطيني، ولإنشاء دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، تقديم حوالي ١٤٣ مليون دولار على هيئة مساعدة طارئة للفلسطينيين. ويجري حاليا تحليل مسألة تقديم المساعدات في المستقبل.

وتقف الدانمرك على أهبة الاستعداد للاستمرار في دعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية. ذلك أن الانهيار الاقتصادي للسلطة الفلسطينية لا يخدم مصلحة أحد على الإطلاق.

ولقد وردت نتائج الانتخابات في إسرائيل من فورها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نذكّر إسرائيل والحكومة الجديدة التي سيجري تشكيلها بعد الانتخابات، بالنظر إلى الاستمرار في خلق أمر واقع على الأرض، بأن السلام لا يمكن فرضه من جانب واحد، وأن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق خارج الإطار الإقليمي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي أن يتقيد كل من إسرائيل والفلسطينيين بالتزاماته بموجب خارطة الطريق وأن يتجنب اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي تستبق مسائل الوضع النهائي. ويشكل استمرار بناء المراكز الاستيطانية المتقدمة أحد هذه الإجراءات. علاوة على ذلك، لا بد من إزالة العوائق التي تعترض الحياة الاقتصادية الفلسطينية. ولكن الجدار العازل يقطع الطريق على تنقل الأشخاص والسلع. ويجب احترام اتفاق التنقل والعبور كما يجب أن تظل المعابر الحدودية، بما فيها معبر كارني، مفتوحة.

والهدف النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط كما هو دون تغيير، وهو وفقا لخارطة الطريق يتمثل في حل يستند إلى قيام دولتين على أساس تفاوضي، يتعايش فيهما إسرائيل والفلسطينيون سلميا جنبا إلى جنب.

وفيما يتصل بالحالة في لبنان، ترحب الدانمرك ببدء الحوار الوطني. ونأمل أن يستمر هذا الحوار وأن يسهم في استقرار البلد المذكور. ونحن ندعم وحدة لبنان واستقراره واستقلاله، كما شدد مجلس الأمن على ذلك في العديد من المناسبات، ونذكّر جيران لبنان بالتزاماتهم باحترام سيادة لبنان. ونشعر بالتشجيع إزاء أن الحالة على طول الخط الأزرق قد اتسمت بالهدوء مؤخرا.

وترحب الدانمرك أيضا بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وحسبما قال السيد براميرتز للمجلس قبل أسبوعين (انظر S/PV.5388)، فإن التحقيق يحرز تقدما. وبغية إتمام التحقيق وكفالة إقامة العدل، من الضروري تقديم التعاون التام وغير المشروط من جميع الأطراف المعنية.

إن القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ يوم أمس، يطلب إلى الأمين العام أن يتفاوض بشأن إبرام اتفاق مع حكومة لبنان يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة الذين ستوجه إليهم في نهاية المطاف تهمة التورط في تلك الهجمة الإرهابية. ونحن نرحب بتلك العملية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البدء أن أشكر الأمين العام المساعد، كالومو، على إحاطته الإعلامية الوافية.

لقد شهد الشهر الماضي بداية مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحالة بين إسرائيل وفلسطين. إذ أنشئت حكومة جديدة بقيادة حماس، وفاز حزب كاديما في الانتخابات البرلمانية في إسرائيل. وهذان التطوران يعبران عن إرادة شعبي فلسطين وإسرائيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الخيارات الديمقراطية لشعبي فلسطين وإسرائيل.

بعد سنوات من إراقة الدماء والصراع، يتوق شعبا فلسطين وإسرائيل بحق إلى بداية مبكرة لحياة يسودها السلام الاستقرار. وحكومتا وقادة الطرفين قبلوا بهذه الخيارات من أجل تحقيق تسوية سلمية. والنقطة العالقة في الوقت الحاضر هي أن الطرفين لم يبنيا بعد الثقة المتبادلة، التي يؤدي انعدامها إلى الاضطراب في الحالة الأمنية والى تدهور الحالة الإنسانية. ويتسبب ذلك أيضا بإلحاق الأذى والضرر الكبيرين بعامة السكان وله تأثير مباشر على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وهذه الحالة يجب أن تُحسم.

وترى الصين أنه نظرا لحقيقة أن إسرائيل موجودة بوصفها دولة، من المفهوم أن يكون لديها شواغل بخصوص أمنها. وفي الوقت ذاته، ينبغي ضمان الحقوق الأساسية للفلسطينيين. والمطالب المعقولة للفلسطينيين، مثل إنشاء دولة، ينبغي الوفاء بها.

وما برحت الصين تشدد باستمرار على أن مفتاح تسوية مسألة الشرق الوسط هو بناء الثقة المتبادلة بين إسرائيل وفلسطين، ونبذ العنف، والبحث، بإجراء مفاوضات سلمية، عن تسوية تخدم بحق المصالح الأساسية للشعبين.

وتظل خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط الخيار الأنسب لتسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين. ويحدونا الأمل أن يتحلى قادة الجانبين بالحنكة السياسية عند نظرهم في مختلف المسائل وأن يستأنفوا حوارهم بقصد تعزيز تنفيذ خريطة الطريق للاضطلاع بالمهام الهامة التي أناطها بهم التاريخ وشعباهما، ولتلبية التطلعات القوية لشعبيهما وللمجتمع الدولي.

والصين تتابع باهتمام كبير تطورات الحالة في الشرق الأوسط وقد سعت دائما إلى تعزيز التحقيق المبكر لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ونرى أن كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الماضي ينبغي مواصلة احترامها

وتنفيذها. ونقدر تقديرا كبيرا المؤشرات الايجابية التي أظهرها الرئيس عباس. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن كل الموارد التي تعود لفلسطين ينبغي أن تعاد إلى شعب فلسطين في الوقت المناسب بهدف تحسين معيشة عامة السكان في فلسطين. وستواصل الصين العمل مع شتى الأطراف لتعزيز المفاوضات وتحقيق السلام كي تحرز عملية السلام في الشرق الأوسط تقدما ايجابيا.

ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ بداية شهر آذار/مارس، عقدت عدة جولات للحوار الوطني في لبنان وتم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الأساسية. ونأمل أن تساعد تلك العملية جميع الطوائف في لبنان على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الكبيرة التي تؤثر على مصير البلد. وبالأمس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦) الذي فوض الأمين العام مواصلة المشاورات مع الحكومة اللبنانية بشأن التفاصيل المتعلقة بإنشاء محكمة ذات طابع دولي. ونؤيد جهود لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، بقيادة السيد براميرتز، لاستكمال التحقيق بشأن اغتيال السيد الحريري في أقرب وقت ممكن ووفقا للتخويل الصادر عن مجلس الأمن، بهدف كشف الحقيقة وتحقيق العدالة من أجل الضحايا. ونأمل، في الوقت ذاته، أن ييسر إنشاء هذه المحكمة صون السلام والاستقرار في لبنان وفي الشرق الأوسط بأسره.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في إزجاء الشكر للأمين العام المساعد، السيد كالوموه، على إحاطته الإعلامية وعلى ملاحظاته القيمة.

تؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. لذا سأقصر بياني تحديدا على عدد من النقاط أدلي بها بصفتنا الوطنية.

تظل سلوفاكيا ملتزمة التزاما قويا بالمبادئ المحددة في خريطة الطريق. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى المفاوضات بين الجانبين.

وتؤيد سلوفاكيا حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق إنشاء دولتين. ولإحراز تقدم في تنفيذ رؤيا وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، يجب على الطرفين أن يقبلا بالاتفاقات والالتزامات السابقة، وأن يعودا إلى الحوار البنّاء وأن يتخذا إجراءات ملموسة ترمي إلى بناء وتعزيز الثقة والائتمان المتبادلين.

لذلك السبب، نعتقد أنه لا يزال ضروريا أن تقبل الحكومة الفلسطينية، التي شكلتها وتقودها حماس، بالالتزامات والاتفاقات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق. وحتى تصبح حماس شريكا في عملية السلام، يجب عليها أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود وأن تنبذ العنف والإرهاب. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوة ستساهم بقدر كبير في تهيئة الظروف اللازمة لاستمرار حوار بشأن تسوية صراع الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، نؤيد جهود وقيادة الرئيس محمود عباس. ويحدونا الأمل أن يواصل ممارسة سلطته وأن يجري إرساء علاقات عمل وعلاقات شخصية جيدة بينه وبين رئيس الوزراء الجديد وأعضاء الحكومة، على أساس الالتزام المتبادل ببرنامج للسلام، بما في ذلك مبادئ خريطة الطريق والاتفاقات والالتزامات السابقة.

وجميعنا أيضا على علم بالصعوبات الناشئة حول تقديم الدعم المالي والمساعدات المادية للشعب الفلسطيني، وكذلك للسلطة الفلسطينية. ونود أن نشدد على أنه

لا يمكننا ولا يجوز لنا أن نتخلى عن الشعب الفلسطيني. ومن الضروري أن نواصل تقديم المعونة الإنسانية الدولية له وأن نجد أفضل طريقة لتقديمها بصورة فعالة وشفافة.

قبل يومين، توجه الناخبون الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب كنيست جديد وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة. ونتشاطر الرأي القائل إن الحكومة الإسرائيلية المنصرفة اتخذت قرارات عسيرة وخطت خطوات صعبة نحو تحقيق السلام في المنطقة. ويحدونا الأمل أن تستغل الحكومة الإسرائيلية المقبلة زخم السلام المكتسب حقا وأن تعززه. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي أكده مجددا رئيس الوزراء أولمرت والذي يقضي بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، نأمل ونتوقع أن تمتنع إسرائيل عن اتخاذ خطوات والقيام بأنشطة قد تكون مناقضة للمبادئ والاتفاقات الواردة في خريطة الطريق، وقد تكون خطرا على تنفيذ حل يقوم على وجود دولتين قابلتين للبقاء.

أما بخصوص التطورات اليومية على الأرض، فنظل نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف وفقدان أرواح بريئة. ونحث كلا الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وفي ما يتعلق بلبنان، تؤيد سلوفاكيا تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لأجل بسط سلطتها واستعادة كامل السيطرة على كل أراضي البلد. ونحن نرى أن إنجاز عملية التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري أمر حتمي لعملية تحقيق الاستقرار والمصالحة، ليس في لبنان وحده، وإنما أيضا في المنطقة على نطاقها الأوسع. وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفاكيا إنشاء محكمة ذات طابع دولي من شأنها أن تقدم مرتكبي جريمة الاغتيال إلى العدالة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغرض مساعدة لبنان في التغلب على ماضيه العسير. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا كاملا عمل وإسهام الأمم المتحدة في هذه العملية. ونتفق مع ملاحظة كالوموه ومفادها أن بدء الحوار الوطني في لبنان لهو حقا تطور تاريخي وإيجابي ينبغي أن يحظى بالثناء والدعم في المجتمع الدولي.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أشكر الأمين العام المساعد كالوموه على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط.

إن السلام وعملية السلام في الشرق الأوسط يواجهان الآن تحديا جديدا وحقيقيا مع آخر التطورات السياسية الحاصلة في كل من فلسطين وإسرائيل. وإزاء هذه الحالة الجديدة، فإن احتمالات تعزيز السلام كبيرة إذا سادت الحكمة السياسية والشجاعة وضبط النفس، ومحفوفة بالمخاطر والمتاعب في غياب ذلك. وفي ظل هذه الحالة الدقيقة التي توجد المنطقة فيها الآن، على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه للمساعدة على تعزيز فرص التوصل إلى تفاهم أفضل وتحقيق التعاون والسلام.

وعقب انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير، أعربت الحكومة اليابانية عن أملها وتوقعاتها إزاء أن تصبح حماس، بعدما انتخبت عبر عملية ديمقراطية وباتت الحزب الأول، على استعداد لتحمل المسؤولية واعتماد سياسة قوامها السلام والتعايش السلمي والازدهار المشترك مع إسرائيل. ومع أداء الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية اليمين الدستورية بقيادة حماس، تتوقع اليابان بشدة أن تلجأ الحكومة الجديدة بشكل قاطع إلى نبذ العنف وإلى بذل الجهود للنهوض بعملية السلام وفقا للاتفاقات القائمة، بما في ذلك خارطة الطريق.

وعلى الجانب الإسرائيلي، تتوقع اليابان أن تعمد حكومتها الجديدة التي ستشكل عقب انتخابات الكنيست التي جرت في ٢٨ آذار/مارس إلى مواصلة جهودها الرامية

إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين عن طريق إيلاء الأولوية للوئام والسلام في سياستها الخارجية.

وتأمل اليابان أملا قويا أن تنخرط الحكومتان الجديدتان للسلطة الفلسطينية وإسرائيل في نقاش مباشر على أعلى المستويات في إطار مفهوم الحوار والتعاون وذلك في أبكر وقت ممكن بغية إحراز تقدم متجدد نحو السلام. وفي هذا الصدد، نحيط علما بملاحظات رئيس الوزراء بالوكالة أولمرت، التي يدعو فيها الرئيس عباس إلى استئناف مفاوضات السلام. ويحدونا الأمل أن يواصل الرئيس عباس، من جانبه، بذل الجهود لتنفيذ عملية السلام. ونواصل تقديم دعمنا له في ذلك الصدد.

والمهم للمجتمع الدولي أن يواصل بعث رسالة إيجابية وقوية إلى الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية بقيادة حماس كي تشعر بالتشجيع على تنفيذ عملية السلام، إيمانا منها به وبمبادرة ذاتية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع إسرائيل على بذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام عن طريق الحوار مع الجانب الفلسطيني.

ونعتقد كذلك أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة لمنع أي تدهور آخر في الظروف المعيشية للفلسطينيين.

وبمناسبة زيارة الرئيس محمود عباس إلى اليابان في أيار/مايو ٢٠٠٥، أعلن رئيس وزرائنا عن نيته تقديم حوالي ١٠٠ مليون دولار في المستقبل القريب. وحتى الآن قدمت اليابان قرابة ٧٢ مليون دولار. ومؤخرا جدا، وإزاء قلقنا من تدهور الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني وبغية مساعدة الشعب المتضرر على الوفاء باحتياجاته الإنسانية، قررت اليابان في ١٧ آذار/مارس تقديم المزيد من المساعدات الغذائية بقيمة ٦٦٠ مليون ين (حوالي ٦ ملايين دولار أمريكي) إلى اللاجئين الفلسطينيين عبر الأونروا، وإلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يواجهون نقصا في المواد الغذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي. ونأمل أن تساعد هذه المساعدات الإنسانية الإضافية في التخفيف من بعض الصعاب التي يواجهها الشعب الفلسطيني ومن ثم الإسهام في دفع عملية السلام إلى الأمام.

وفي ما يتعلق بمسألة المساعدات الفلسطينية عموما، سوف ترصد اليابان، بوصفها مانحا منذ زمن بعيد، الحالة بدقة وتستجيب لها مع مراعاة التطورات في ظل الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية وتتخذ موقفا من مسائل مثل النهوض بعملية السلام، ونبذ العنف والإرهاب، والسياسة المعنية بعلاقتها مع إسرائيل.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على نيتنا مواصلة الاضطلاع بدور نشط في الجهود المبذولة لأجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أشكركم على عقد هذه الجلسة. ويود وفدي كذلك أن يشكر السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في الشرق الأوسط.

إن الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين، ومجلس الأمن لا يسعه إلا أن يتصدى لها بمنتهى الجدية. وينبغي للمجلس أن يسترشد بقراراته المتعلقة بهذه المسألة، وهي قرارات أكدت دوما على مر السنين حقوق ومصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. فللفلسطينيين الحق في إقامة دولة خاصة بهم. ويجب أن تكون قابلة للبقاء وتضمن حرية الحركة لمواطنيها، وأن تحوز إمكانات حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، يحق للإسرائيليين أن تكون لديهم دولة ذات حدود واضحة وآمنة.

وتكمن وسيلة تحقيق ذلك في إجراء تسوية تفاوضية بين الطرفين. فلا الفلسطينيون ولا الإسرائيليون يجب أن يسمح لهم بفرض حلول أحادية الجانب على الطرف الآخر. إذ أن التفجيرات الانتحارية بالقنابل، والقصف العشوائي للمدنيين، وتدمير الممتلكات وإقامة الحواجز والاغتيالات المستهدفة، وجميع أعمال العنف الأخرى التي يمارسها الطرفان لم تقربهما إلى تحقيق السلام.

لم يكن هناك نقص في المبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية تفاوضية سلمية لقضية فلسطين. فالسجل واضح حيال أنه لم يتقيد الفلسطينيون ولا الإسرائيليون على نحو صادق بتنفيذ تعهداتهم والتزاماتهم.

وبقدر ما تبدو عملية انتخاب حماس غير مألوفة، تظل الحقيقة أن الفوز المدوي الذي تحقق عبر انتخابات حرة ونزيهة أمر يستحق الفلسطينيون التهنئة عليه. وقد يكون أكثر فائدة للمجتمع الدولي الإصغاء بدقة للفلسطينيين وبذل المزيد لإعمال حقوقهم وتلبية شواغلهم المشروعة، فيما يمارس الضغط على حماس لنبذ العنف والتطرف والدخول في مفاوضات.

ونشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد بوجود نقص في الأغذية آخذ في التزايد مما يجعل الحياة لا تطاق بالنسبة للفلسطينيين العاديين. والمفارقة هي أن بعض الذين يعانون ربما لم يصوتوا لحماس. لذلك، ولئن كنا نؤيد جهود المجتمع الدولي للضغط على حماس بغية إعادة النظر في موقفها، يجب إيلاء عناية لعدم التسبب باختناق اقتصادي ومالي للفلسطينيين. ويود وفدي أن يؤكد على أن توفير الأموال لاحتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية والمساعدات الطارئة والخدمات الأساسية، فضلا عن الأغراض الأخرى، يجب أن يستمر إذا أريد تجنب الانهيار الاقتصادي والمؤسسي والسياسي. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن إسرائيل قد حجبت حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على البضائع المتجهة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذا إجراء يرقى إلى خنق السلطة الوطنية الفلسطينية مالياً ولا بد من العدول عنه من خلال صرف كل هذه الإيرادات في الوقت المناسب.

ومن الأهمية بمكان أن تكتسب حكومة حماس المقبلة ثقة جميع الحكومات والشعوب التي تتوق إلى السلام في الشرق الأوسط. ولذلك، نحث حماس على أن تعيد النظر في موقفها بجدية وأن تُلزم حكومتها باحترام كل الاتفاقات القائمة، بما في ذلك المحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين. ولا بد من تشجيع السلطات الإسرائيلية المنتخبة مؤخراً وحكومة حماس على مراجعة مواقفها بغية دفع عملية السلام إلى الأمام.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لكي يتأمل ملياً في الأوضاع السائدة بجدية، وأن يقرر ما ينبغي عمله لتحقيق حل الدولتين الذي طال السعي إليه. وفي هذا المسعى، لا بد أن نتحد حول مبادئ القانون الدولي وأهدافنا المشتركة، لأن أي استقطاب من جانب المجلس لن يساعد قضية السلام في الشرق الأوسط.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السيد كالومو على إحاطته الإعلامية. ووفدي يوافق على الاستنتاجات الرئيسية التي وردت بها.

ووفدي يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

شهد الشرق الأوسط هذا الأسبوع تطورين هامين. في الأراضي الفلسطينية، فازت حكومة رئيس الوزراء إسماعيل هنية – المكونة حصرياً من وزراء وثيقي الصلة بحماس أو أعضاء بها – بالثقة في البرلمان. وفي إسرائيل، أسفرت انتخابات الكنيسيت عن فوز حزب كاديما الجديد

بزعامة رئيس الوزراء بالوكالة إيهود أولمرت، الذي نهنئه على فوزه والذي سيكلف بتشكيل الحكومة الائتلافية القادمة. ولا شك أنه من السابق لأوانه التكهن بالآثار المترتبة على تلك الأحداث بالنسبة لعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. واليوم، سأكتفي بالتذكرة بالمبادئ التي توليها فرنسا أهمية.

لقد عبر الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي عن إرادقمما بحرية في الانتخابات الأخيرة. ونحن نحترم اختيارهما. ويتحمل الزعماء الفلسطينيون والإسرائيليون مسؤولية جسيمة الآن: إذ يتعين عليهم تلبية تطلعات الأغلبية من مواطنيهم في السلام والأمن من خلال إجراءات ملموسة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف الذي اتخذه كل من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء بالوكالة إيهود أولمرت لصالح استئناف المفاوضات. وفي واقع الأمر، فإن فرنسا مقتنعة بأن النهج الأحادية لا يمكن أن تكون بديلاً عن عملية تفاوضية، فتلك وحدها الكفيلة بالتوصل إلى سلام دائم. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي – وفي المقام الأول، المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة – من أجل معاونة الأطراف للعودة إلى طريق الحوار وتهيئة الظروف لاستئناف عملية السلام.

والحكومة الفلسطينية الجديدة سيكون الحكم عليها من واقع أعمالها. ويؤسفنا أن رئيس الوزراء في بيانه الاستهلالي أمام المجلس التشريعي لم يصدق رسمياً على المبادئ الأساسية لعملية السلام التي أكدت عليها المجموعة الرباعية: التخلي عن العنف، والاعتراف بإسرائيل والاعتراف بالاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومرة أخرى، نتوجه بالنداء إلى الحكومة بأن تقبل تلك المبادئ وتنفذها. وقد أحطنا علماً بالنداء المشابه الذي وجهه الرئيس عباس، الذي نؤيد إجراءاته القوية من موقعه على رأس السلطة الفلسطينية.

وفيما يتجاوز التطورات السياسية والأمل في استئناف مبكر لعملية السلام، ما فتئت فرنسا تشعر بالقلق إزاء هشاشة الوضع على أرض الواقع. فالوضع الأمني ما زال محفوفاً بالمخاطر، مثلما يتضح من خلال التداعيات الخطيرة للعملية العسكرية الإسرائيلية ضد سجن أريحا في ١٤ آذار/مارس. ونطالب كل الأطراف بأن تبدي أكبر قدر ممكن من ضبط النفس. ويجب أن تعزز السلطة الفلسطينية كفاحها ضد الإرهاب، وخصوصاً من خلال وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. فحادث إطلاق صاروخ من طراز كاتيوشا من غزة باتجاه الأراضي الإسرائيلية مؤخراً يمثل تطوراً باعثاً على القلق الشديد. ويجب أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً بإنفاذ القانون وإعادة النظام العام في الأراضي التي تخضع لسيطرتها.

وإسرائيل، بدورها، يجب أن تضع حداً لأنشطتها العسكرية التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة فيما يتعلق بالاغتيالات خارج نطاق القانون، والتي تتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين وتأجيج دورة العنف. وندعو الأطراف إلى أن تنفذ دون إبطاء الترتيبات التي أبرِمت في قمة شرم الشيخ في العام الماضي.

ويثير قلقنا تفاقم الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أكدته وكالات الأمم المتحدة مرة أخرى مؤخراً. وفرنسا تدعو إلى الامتثال الكامل لجميع أحكام الاتفاق المعني بالتنقل والوصول، المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وسرعة تنفيذها. وقد أعربنا أيضاً عن حرصنا على عدم معاقبة الشعب الفلسطيني وعدم التضحية بالمكاسب المؤسسية التي تحققت في العقد الأخير. وفضلاً عن الدعم المتزايد لأنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، فإن فرنسا ما فتئت تؤيد استمرار تقديم المساعدة الدولية من خلال قنوات ذات مصداقية وتتسم بالشفافية، بما في ذلك القنوات التي توضع تحت إشراف رئيس السلطة الفلسطينية.

أخيراً، فإن فرنسا ما برحت تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، و المسار الذي يتخذه الجدار العازل، الأمر الذي يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإ/١٠-١٥. ومرة أخرى، نطالب إسرائيل بوضع حد للإجراءات الأحادية وغير القانونية التي تهدد استدامة الدولية الفلسطينية المقبلة، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأي مبادرات قد تتخذها إسرائيل في الضفة الغربية يجب أن تكون موضوع اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وختاماً، أود أن أؤكد على تمسك بلادي الشديد بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. أود أيضاً أن أشدد على الأهمية التي توليها فرنسا لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس مرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر للأمين العام المساعد كالومو على إحاطته الإعلامية.

وأؤيد البيان الذي ستدلي به الرئاسة النمساوية باسم الاتحاد الأوروبي.

إن مسؤولية مجلس الأمن تتمثل في صون زخم عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الوقت إذ نشهد تنصيب حكومتين جديدتين - ونناقش مسألة الشرق الأوسط في مرحلة دقيقة - ينبغي أن نذكر أنفسنا وكل المعنيين بالالتزامات المتخذة، بما في ذلك بموجب خريطة الطريق، بغية تحقيق رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ونزجي التهنئة لإيهود أولمرت وحزب كاديما على فوزهما في الانتخابات في إسرائيل. والحكومة البريطانية تتطلع إلى العمل مع السيد أولمرت الذي سيتولى أمر عملية السلام.

وأمس، أدت الحكومة المعينة حديثا للسلطة الفلسطينية اليمين أمام الرئيس محمود عباس. وتظل سياسة المملكة المتحدة بشأن حماس بدون تغيير. ويلزم الحكومة الجديدة أن تدرك أنه تترتب مسؤوليات على الولاية الديمقراطية، هي مسؤولية ممارسة الحكم لخدمة أفضل مصالح الشعب الفلسطيني. والديمقراطية أكثر بكثير من الفوز في الانتخابات. ونعتقد بشدة أن الديمقراطية تشمل التخلي عن العنف، وفي هذه الحالة الاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة التي توصلت إليها السلطة الفلسطينية. وكل تلك الشروط حددها المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، الذي نوافق عليه موافقة كاملة، وهو بيان تم التأكيد عليه مجددا صباح هذا اليوم. ونرى أن من غير المقبول السعي لتحقيق الأهداف السياسية من خلال الوسائل العنيفة.

وكما أوضح وزير الخارجية سترو، ينبغي عدم معاقبة الشعب الفلسطيني على القرارات التي قد تتخذها الحكومة الجديدة. ونشعر بالقلق حيال تدهور الحالة الإنسانية، وخاصة حيال الأخبار المزعجة التي تفيد بأنه تعين مؤخرا توزيع الأغذية في غزة بنظام الحصص. وتبذل المملكة المتحدة ما في وسعها لضمان تمكننا من تقديم الدعم الإنساني والإنمائي للشعب الفلسطيني بغية مساعدته على بناء مستقبل أفضل. وما فتئنا أحد أكبر المانحين الثنائيين للشعب الفلسطيني، ونأمل أن نتمكن نحن والمجتمع الدولي من مواصلة تقديم تلك المعونة.

ولكن يلزم أن نكون واضحين بشكل قاطع بألا يدعم ذلك التمويل الإرهاب. وتشعر المملكة المتحدة

بقلق عميق حيال فرض قيود على حرية التنقل في الضفة الغربية وحيال إغلاق نقاط العبور بين غزة وإسرائيل. ونناشد إسرائيل أن تبقي المعابر مفتوحة، وأن تحافظ على إعادة فتحها وهو ما سمعناه صباح هذا اليوم، ونناشد السلطة الفلسطينية أن تنفذ اتفاق التنقل والعبور.

ونرى أنه ينبغي أن تجمد إسرائيل كل توسيع للمستوطنات وأن تفكك النقاط المتقدمة. وينبغي أن يمر مسار الحاجز على طول الخط الأخضر أو وراءه وليس على الأرض المحتلة. ولكن مرة أخرى يلزم السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تتخذ تدابير فعالة لمنع الإرهاب، بما في ذلك إطلاق بعض صواريخ القسام الذي سمعنا عنه، وأن تجري إصلاحا لأجهزة الأمن، وهو الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه.

وقبل كل شيء، تبقى المملكة المتحدة ملتزمة بمبدأ الحل القائم على وجود دولتين يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات.

وإذ أنتقل إلى لبنان، ترحب المملكة المتحدة ببدء حوار وطني وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه على مسائل رئيسية معينة نتيجة لهذه العملية. وهذه خطوة هامة، ليس نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فحسب، بل أيضا في عملية بناء لبنان الموحد والمستقر والمزدهر.

ونشعر بالقلق حيال التقارير الأخيرة التي تفيد بوجود عمليات لنقل الأسلحة عبر الحدود بين سورية ولبنان. ونتطلع في الشهر المقبل إلى تقرير الممثل الخاص رود - لارسن.

ونرحب باتخاذ المجلس أمس للقرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، الذي يكلف الأمين العام التفاوض مع الحكومة اللبنانية على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة الأشخاص الذين توجه إليهم في نهاية المطاف التهمة بقتل رفيق الحريري. ونؤمن أن عملية التوصل إلى اتفاق بشأن شكل وهيكل تلك المحكمة سيدعم عمل لجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ويبقى الاستكمال الناجح للتحقيق الذي تجريه اللجنة عنصرا أساسيا للجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في لبنان وفي المنطقة بنطاقها الأوسع. ونؤكد من جديد على الالتزامات والمطالب التي حددت في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) والآن، ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، بأن تتعاون جميع الدول الأعضاء مع اللجنة تعاونا كاملا وبدون شروط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للأرجنتين.

أولا، أود، مع جميع المتكلمين السابقين، أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد كالوموه، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ثانيا، أود أن أؤكد على أننا في الأيام الأخيرة شهدنا حصول عدد من الأحداث المهمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إجراء الانتخابات الإسرائيلية، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وبدء الحوار الوطني اللبناني وعقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم.

وبالتالي نؤمن بأن هذه لحظة فائقة الأهمية بالنسبة للمنطقة، وخاصة في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومتروك الآن للطرفين أن يتخذا قرارات قد تحدد مستقبلهما إلى حد كبير. والمجتمع الدولي، الذي يضطلع أيضا بدور هام، ينبغي أن يساعد الطرفين على اتخاذ القرارات التي تيسر المسار المفضي إلى التوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس تعايش دولتين ذاتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وبالنسبة للحدث الأول الذي ذكرته - وهو الانتخابات الإسرائيلية - نود أن نرحب بالتصريحات التي

أدلى بها قادة بعض الأحزاب السياسية التي حصلت على تمثيل كبير في الكنيست، مؤكدين من جديد على التزامهم بالبحث عن تسوية عن طريق المفاوضات للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التوصل إلى حل للصراع إلا من خلال المفاوضات بحسن نية، وليس من خلال التدابير الانفرادية أو العمليات العسكرية.

إن رئيس السلطة الفلسطينية أكد من جديد أيضا على انه ملتزم بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات. ونؤكد مجددا على الرسالة التي وجهها هذا المجلس في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ومفادها أن جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية الجديدة لا بد أن يلتزموا التزاما قاطعا بمكافحة العنف، وبالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبقبول الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق. ونأمل أن يستجيب قادة حماس لهذه المناشدة.

وفي هذا الوقت من التعديلات والتحالفات السياسية الجديدة، ينبغي ألا نتغاضى عن حقيقة أن كلا الطرفين ما زالا يتحملان مسؤوليات واضحة في إطار خريطة الطريق. ووفقا لأحكام تلك الوثيقة، يجب على إسرائيل إنهاء أي نشاط لتوسيع المستوطنات والشروع في تفكيك المستوطنات الأمامية. وبالمثل، على إسرائيل أن توقف بناء الجدار الفاصل داخل الخط الأخضر. وبالنسبة لهذه المسائل، نؤكد من جديد على أنه، في إطار القانون الدولي، فإن المستوطنات وأجزاء طويلة من الجدار غير قانونية على السواء.

كما نود أن نطلب إلى حكومة إسرائيل أن تنهي عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون التي، كما نعلم، تشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة. وأيضا، ينبغي لإسرائيل أن تمتنع عن القيام بعمليات عسكرية مثل العملية التي قامت بها في الخليل بتاريخ ١٤ آذار/مارس، ونرى أن من واجبنا أن نعرب عن قلقنا إزاءها.

وينبغي للسلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لاستعادة النظام في الأراضي الفلسطينية ولمنع انطلاق الهجمات من تلك الأراضي على الأرض الإسرائيلية. وتمشيا مع خريطة الطريق، لا بد من تفكيك جميع البنى التحتية للإرهاب، ولا بد من اتخاذ تدابير حاسمة ضد الأشخاص أو الجماعات الذين يشنون الهجمات العنيفة على الإسرائيليين أو يخططون لها.

والحالة الإنسانية في قطاع غزة مبعث قلق خاص بالنسبة لبلدي. وقد سبب إغلاق معبر كارني بشكل شبه دائم في الأشهر الأخيرة قدرا كبيرا من الضرر الاقتصادي، وكلنا نعلم بما كان له من تأثير سلبي على الحالة الإنسانية في الإقليم. ولهذا السبب نرى من الضروري أن تتخذ تدابير عاجلة للتخفيف من حدة العجز في المواد الغذائية والسلع الأساسية في غزة. ونرى أن أفضل حل يتمثل في التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، الموقّع في تشرين الثاني/نوفمبر. ولهذا السبب نهيب بالحكومة الإسرائيلية والمجموعة الرباعية والسلطة الفلسطينية أن تجعل تلك المسألة إحدى أولوياتها حتى يتم فتح هذا المعبر وترفع العوائق الكثيرة التي تعترض تداول السلع وتنقل الأشخاص في غزة والضفة الغربية.

ويشير تقرير البنك الدولي الأخير عن احتمالات المستقبل بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني دون مواربة إلى النتائج الخطيرة المترتبة على بعض التدابير المتخذة بالفعل أو التي يُزمع اتخاذها كرد فعل لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ونرى أنه لا بد من التزام أقصى درجات الحذر قبل اتخاذ تدابير من هذا القبيل، لأن حدوث انخفاض هائل في التحويلات والمنح المقدمة للسلطة الفلسطينية من شأنه أن يحدث تأثيرا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مما يزيد معدلات البطالة والفقر إلى مستويات مثيرة للانزعاج. ونؤكد مجددا أننا لا نستطيع أن نعاقب الشعب الفلسطيني

ولا ينبغي أن نعاقبه على كيفية تصويته في الانتخابات التي أجريت في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

وميزانية السلطة الفلسطينية، في الوقت ذاته، في حالة تدعو أيضا للقلق، وخاصة بالنظر إلى قرار إسرائيل عدم تحويل إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للفلسطينيين أنفسهم. ولا ينبغي أن ننسى أن السلطة الفلسطينية تؤدي دورا هاما في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وأنها تسدد أجور نسبة كبيرة من السكان الناشطين اقتصاديا في الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في لبنان، نرحب ببدء الحوار الوطني. فلأول مرة تجلس جميع الأحزاب اللبنانية حول مائدة التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل بالغة التعقيد والدقة. ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل لهذه العملية وندعو الأطراف إلى أن تبذل قصارى وسعها لإبرام اتفاق على المسائل المعلقة، بما فيها الأحكام التي لم يتم بعد تنفيذها من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما المتعلقة منها بنزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي بالنيابة عن المجموعة العربية أن أهنئكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى إدارتكم المتميزة، متمنيا لكم دوام التوفيق. كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا لمندوب الولايات المتحدة الأمريكية على إدارته أعمال المجلس في الشهر المنصرم. ونود أن نتقدم بالشكر للسيد كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن الإحاطات الإعلامية الدورية التي درجت الأمانة العامة على تقديمها شهريا لمجلسكم الموقر حول التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري ومزارع شبعا، إنما جسدت فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية الخطيرة التي ما زالت تقترفها إسرائيلي، ”السلطة القائمة بالاحتلال“ داخل هذه الأراضي. فبعد أن استبشرنا خيرا بعملية مفاوضات السلام التي قمنا بتأييدها، وأيضا بنهج خارطة الطريق، وبما يتوافق مع مبادرة السلام العربية المعتمدة في قمة بيروت، تفاجئنا الحكومة الإسرائيلية دوما بتنفيذ جملة من الخروقات لالتزاماتها القانونية والسياسية التي أبرمتها في إطار هذه الاتفاقيات.

إن تنفيذ إسرائيل لانسحابها العسكري من بعض المناطق الفلسطينية والمتمثلة في قطاع غزة في سبتمبر الماضي، دون تنسيقها مع الجانب الفلسطيني، صاحبه قيامها بسلسلة خطيرة من الإجراءات أحادية الجانب، التي كان منها توسيع حركة استيطانها غير المشروعة في أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية وما حولها، وفي الجولان السوري، وتماديها في تنفيذ سياسة الإغلاق والحصار المحكم لهذه المناطق ومعابرها، وابتلاعها للمزيد من الأراضي والثروات الطبيعية الفلسطينية، ومواصلتها لسياسات القتل والإعدام خارج نطاق القانون، وإلحاق الأضرار الفادحة بمختلف المؤسسات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في كل من الضفة الغربية والجولان، وعرقلتها لوصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى هذه المناطق المتضررة. فضلا عن تجميدها لأموال الجباية الجمركية والضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية كعقاب لشعبها على خيارهم الديمقراطي الأخير في اختيارهم لحكومتهم، الأمر الذي ساهم في إصابة معظم المرافق الفلسطينية بالركود والشلل وارتفاع نسبة البطالة والفقر والمرض بين أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا في المجموعة العربية نستنكر وبشدة مجمل هذه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي لم تحظ بالموافقة والإجماع الفلسطيني والإقليمي والدولي، نظرا لأنها تسبق في

نتائجها غير القانونية مفاوضات الوضع النهائي، ولن تخدم عملية السلام ولا مستقبل التعايش السلمي في المنطقة. وبالتالي فإننا نطالب الدول والمنظمات الدولية بعدم الاعتراف بها.

كما نطالب مجلس الأمن والأطراف الفاعلة في اللجنة الرباعية بتحمل مسؤولياتها والعمل على اتخاذ جملة من التدابير الفاعلة وبما يتوافق مع قرارات قادة ورؤساء الدول العربية في قمتهم الأخيرة المنعقدة في الخرطوم والتي يأتي في مقدمتها،

أولا، إدانة جميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومطالبتها بوقفها وإزالتها على الفور، بما فيها المستوطنات، والجدار العازل، وإجراءات تهويد القدس، ومحاولات استيلائها على منطقة غور الأردن وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث كنتونات معزولة تمنع من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأيضا محاولاتها الأخرى الرامية إلى إعلان حدودها النهائية من جانب واحد على حساب حقوق السيادة الفلسطينية، وهو ما نعتبره خرقا وانتهاكا صارخا لمبادئ خارطة الطريق، وأحكام القانون الدولي وجملة قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ذات الصلة.

ثانيا، مطالبة إسرائيل بالكف عن انتهاج سياسة تجويع الفلسطينيين، والإفراج عن جميع الأموال التابعة للسلطة الفلسطينية، عملا بالتزاماتها القانونية التي أبرمتها في إطار بروتوكول باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤، وأيضا السماح لموظفي المنظمات الدولية المتخصصة ولمؤن الإغاثة والمساعدات الدولية بالوصول إلى المناطق الفلسطينية المتضررة وفي مواعيدها المقررة.

ثالثا، توفير الحماية الدولية اللازمة للفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليهم، وأيضا مطالبة إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بالالتزام بعدم التعرض لمؤسسات السلطة الفلسطينية، ولأرواح وممتلكات المدنيين العزل، والعمل على تسليم جميع سجناء أريحا الذين احتجزتهم إلى السلطة الفلسطينية، وذلك وفقا لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تنطبق جميع بنودها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بلا استثناء.

رابعا، دعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وعدم ربط هذه المساعدات بنتائج خياراته الديمقراطية.

خامسا، التأكيد على حق سوريا ومطالبها العادلة في استعادة كامل أراضي الجولان المحتل إلى سيادتها الوطنية، ورفض كل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للجولان.

سادسا، مطالبة إسرائيل بوقف جميع خروقاتها المتكررة للسيادة اللبنانية، الجوية والبرية والبحرية، فضلا عن استكمالها لانسحابها من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، والعمل على تسليم خرائط الألغام التي زرعتها في الجنوب قبل انسحابها منه، وذلك تقيدا بالتزاماتها المنصوص عليها في القرارات الدولية ذات الصلة، وبما يساهم في دعم عملية استعادة الأمن والاستقرار في لبنان.

وفي الختام، نؤكد على أن أي تأخير أو تقاعس قد ينتهجه مجلس الأمن تجاه هذه الإجراءات الإسرائيلية الباطلة، كما فعل في مرات سابقة، من شأنه أن يرسل مجددا رسالة خاطئة إلى إسرائيل يشجعها على التمادي في ارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات. وبالتالي نحث مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى، بصفته الجهة المناطة بها مسؤولية الحفاظ

على الأمن والسلم الدوليين، على أن يقوم بواجباته على أكمل وجه بعيدا عن سياسة ازدواجية المعايير، وذلك لتلافي زج المنطقة في مزيد من العنف والصراع الدامي، وأيضا من أجل ضمان إيجاد المناخ السياسي الملائم والمساهم في تمكين الحكومتين الفلسطينية المنتخبة والإسرائيلية القادمة الجديدتين من استئناف مفاوضات السلام في إطار مسارها الطبيعي، وبما يكفل إقامة السلام العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية وفقا لمرجعية قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، والرؤيا الداعية إلى إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان في المنطقة وضمن إطار من الاحترام المتبادل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ويهنئ الرئيس عباس والشعب الفلسطيني على إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة. والاتحاد الأوروبي يؤيد بصورة تامة، تمشيا مع استنتاجات مجلس العلاقات الخارجية الصادرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، البيانين اللذين أصدرتهما المجموعة الرباعية في ٢٦ و ٣٠ كانون الثاني/ يناير، وكذلك البيان الذي أصدرته اليوم. ونكرر التأكيد على دعمنا التام لعزم الرئيس عباس على السعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع مع إسرائيل. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن العنف والإرهاب يتنافيان مع العمليات الديمقراطية ويحث حماس وجميع الفصائل الأخرى على نبذ العنف، وعلى الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وعلى نزع سلاحها.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي من المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب حديثا ومن الحكومة المنشأة حديثا أن يلتزما بإيجاد حل سلمي وتفاوضي للصراع مع إسرائيل، يستند إلى الاتفاقات القائمة وخارطة الطريق، وكذلك إلى سيادة القانون والإصلاح والإدارة المالية السديدة. ويحث الاتحاد الحكومة المشكّلة حديثا على مواجهة كل الضالعين في أعمال الإرهاب وعلى تفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية. وعلى هذا الأساس، يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء الدولة الديمقراطية. وفي ظل خلفية نداء المجموعة الرباعية لاتخاذ التدابير الرامية إلى تيسير عمل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، قام الاتحاد الأوروبي بإعداد صفقة قيمتها ١٢٠ مليون يورو في ٢٧ شباط/فبراير لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين وللمساعدة على تحقيق استقرار الشؤون المالية للحكومة المؤقتة. وكما كررت المجموعة الرباعية اليوم تأكيدها، فإن المانحين سيستعرضون المساعدة التي ستقدم في المستقبل إلى الحكومة الجديدة مقابل التزام الحكومة بمبادئ اللاعنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي رئيس الوزراء بالنيابة إيهود أولمرت على نجاحه في الانتخابات البرلمانية في ٢٨ آذار/مارس. ونرحب بتكراره التشديد على التزامه بخريطة الطريق وندعو الحكومة المستقبلية إلى أن تتقيد بالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث إسرائيل على عكس سياستها الاستيطانية وتجميد كل الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المستوطنات الأمامية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ ووقف مصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل على الأرض الفلسطينية، وكلها أمور تهدد بجعل تنفيذ حل وجود دولتين على أرض الواقع مستحيلا.

ويـدين الاتحـاد الأوروبي كـل أعمـال الإرهـاب والعنف. ويعرب عن قلقله الكبير إزاء أحداث العنف الأخيرة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. ويدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث السلطة الفلسطينية على اتخاذ تدابير فعالة ضد الإرهاب، وتحديدا إطلاق صواريخ القسام، وعلى إصلاح أجهزتها الأمنية. ويناشد إسرائيل وقف ممارسة القتل خارج نطاق العدالة، الذي يتعارض مع القانون الدولي. ونذكّر الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والاتفاقات القائمة، بما فيها تفاهمات شرم الشيخ واتفاق التنقل والعبور.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لتسوية تفاوضية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية غير مجزأة وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

وبالنسبة لمسائل المركز النهائي، فإن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغيير للحدود على ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ غير التغييرات التي حدثت بالاتفاق بين الطرفين. ونؤكد من جديد الدور المركزي للمجموعة الرباعية في تعزيز التقدم في عملية السلام.

وبالانتقال إلى لبنان، يرحب الاتحاد الأوروبي ببدء الحوار الوطني والاتفاقات الأولية المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشجع على مواصلة الحوار ونأمل أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في البلد عن طريق معالجة المسائل الحاسمة ذات الاهتمام الوطني. ونكرر التشديد على دعمنا لوحدة لبنان واستقراره واستقلاله ونذكّر جيرانه بالتزامهم باحترام سيادة لبنان.

ونـدين أعمـال العنـف الأخـيرة ضـد المـواطنين والصحفيين والقادة السياسيين اللبنانيين وما تتسبب به من خسائر في الأرواح. ونشعر بقلق عميق إزاء أعمال الترهيب والهجمات المستمرة ضد الحق في حرية التعبير.

ويؤكـد الاتحـاد مجـددا دعمـه التـام للجنـة التحقيـق الدوليـة المستقلـة التابعـة للأمـم المتحـدة الخاصة باغتيال رفيق الحريري، بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، ويرحب بتقرير سيرج براميرتز. ونحث جميع الأطراف على أن تتعاون من دون شرط مع لجنة التحقيق ونأمل أن يُسلط الضوء على عملية الاغتيال هذه وغيرها من الاغتيالات.

ونشدد على أهمية التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك حل ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. ونشجع حكومة لبنان على بسط سلطتها على جميع أنحاء البلد.

ونؤكد من جديد دعمنا التام لحكومة لبنان ونحثها على أن تشرع في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الذي طرح أثناء اجتماع الفريق الأساسي الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد استقبل الاتحاد رئيس الوزراء السنيورة على هامش اجتماع مجلس العلاقات الخارجية الذي عقد في ٢٠ آذار/مارس، ويقف على أهبة الاستعداد لدعم خطط ذات مصداقية وفعالة للإصلاح السياسي والاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء استمرار التوتر والعنف على طول الخط الأزرق، ويحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أية أعمال استفزازية قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر، واحترام كامل خط الانسحاب احتراما تاما.

وختاما، يشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على أهمية، بل وضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا المجلس باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونثق ثقة كاملة في أن خبرتكم وحكمتكم ستقودان مداولات المجلس إلى خاتمة مُرضية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن شكر منظمة المؤتمر الإسلامي وامتنانها للسفير بولتون ووفد الولايات المتحدة على الأسلوب الفعال والحصيف الذي أدار به أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة موضوع مدرج في جدول أعماله منذ عقود، أي مسألة الشرق الأوسط، التي من المؤسف أنها لم تجد طريقها إلى حل عادل وشامل ودائم. وترى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أنه لا يمكن للسلام أن يتحقق في تلك المنطقة ما لم يتم حسم الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن خلال مفاوضات بين الأطراف. ونثق بأن السلطة الوطنية الفلسطينية شريك جيد في السعي من أجل السلام.

وفي هذا السياق، نعتقد أن الحلول الانفرادية لن تعزز قضية السلام في منطقة عانت معاناة شديدة جراء الافتقار إلى السلام. ولكن لكي يسود السلام، يجب أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان العربية السورية وما تبقى من أرض محتلة في جنوب لبنان، ويجب أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، ترى منظمة المؤتمر الإسلامي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على دولة إسرائيل لإنهاء سياستها لإنشاء المستوطنات وتوسيعها، واحترام فتوى محكمة العدل الدولة والالتزام بها وإزالة الجدار العازل. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن على مجلس الأمن والمجموعة الرباعية أن يتحركا بسرعة أكبر لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في القمة العربية في بيروت في عام ٢٠٠٢، وعدم جواز حيازة الأرض بالقوة.

إن الممارسات الإسرائيلية اليومية لإضعاف البنية الأساسية الفلسطينية والتشكيك في الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني لن تفضي إلى استعادة السلام والاستقرار. ولن تفضي إليه أيضا عمليات حصار الأراضي - التي تحرم الفلسطينيين من السلع الضرورية للحياة اليومية - وكلها انتهاكات لالتزامات إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن حجب المعونة بعد نتائج انتخابات حرة ونزيهة إنما يوجه رسالة خاطئة إلى منطقة الشرق الأوسط. ولذا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي ندعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة المالية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، من الحتمي أن تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب الاتفاقات ذات الصلة، وأن تسلم إلى الجانب الفلسطيني ما تدين به له من إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المتجهة إلى الأراضي الفلسطينية.

وختامــا، إذا كــان للــسلام أن يــسود في الــشرق الأوسـط، يجـب التوصـل إلى حـل عـادل وشـامل للـصراع في المنطقـة. وبغـض النظـر عـن الممارسـات الإسـرائيلية العنيفـة اليوميــة في الأراضــي المحتلــة وإعــلان نيتــها فــرض حلــول أحادية – فإن مجلس الأمن ملزم في ضوء مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بالمساعدة في التوصل إلى حل عـادل لهذا الصراع طويل الأمد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء حركة عدم الانحياز.

بداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسـة مجلـس الأمـن لـشهر آذار/مـارس ٢٠٠٦. ونـسجل بارتياح العمل الهام الذي اضطلع به المجلس في ظل قيادتكم القديرة والماهرة. ونشكر المجلس لسماحه لحركة عدم الانحياز بالمشاركة في المداولات حول هذا البند الهام من جدول الأعمال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن التقدير لسلفكم، سعادة السيد جون بولتون، ممثل الولايات المتحدة، على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس الهام في الشهر الماضي.

لقد سبق لحركة عدم الانحياز أن أعلنت بوضوح موقفهـا مـن قـضية فلـسطين، بمـا في ذلـك في القاعـة هـذه: ولا أريد أن أكرره هنا. ويكفيني أن أشدد بإيجاز على ست نقاط رئيسية نعتبرها ذات أهمية لمداولات المجلس اليوم.

أولا، إن قضية فلسطين ينبغي أن تحسم من خلال المفاوضـات بـين إسـرائيل وفلـسطين، وعلـى أسـاس القـانون الدولي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وعـدم مـشروعية حيـازة أيـة أراضٍ نتيجـة لاسـتخدام القـوة أو التهديد باستخدامها، وكذلك على أساس خريطة الطريق وقـرارات الجمعيـة العامـة ومجلـس الأمـن ذات الـصلة. وتلبيـة الأحكام الواردة في تلك الصكوك يمكن أن تؤدي إلى تحقيق حـل دولـتين، إسـرائيل وفلـسطين، تعيـشان في سـلام وأمـن داخـل حـدود معتـرف بهـا علـى أسـاس حـدود مـا قبـل عـام ١٩٦٧. وينبغي أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتــها منــذ حــرب ١٩٦٧: الأرض الفلــسطينية المحتلــة، والجولان السوري المحتل وما تبقى من أراضٍ محتلة في جنوب لبنان.

ثانيا، يجب على إسرائيل وفلسطين، بمساعدة المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، تهيئة الظروف اللازمة التي يمكن أن تقود إلى استئناف المفاوضات. وهـذه تـستلزم، على وجـه الخـصوص، إدانـة التـدابير العنيفـة أو أعمـال الإرهـاب، التي أدت إلى فقـدان في الأرواح وإصـابات لا مـبرر لهـا علـى كلا الجانبين، وعـدم لجـوء إسـرائيل إلى الإجـراءات الانفراديـة أو أنـشطة بنـاء المـستوطنات الـتي مـن شـأنها تقـويض الـسلام والاسـتقرار في المنطقـة. ونحـن نـدين جميـع أعمـال العنـف والإرهاب والتدمير. ونشيد بكل الجهود التي تبذلها المجموعـة الرباعية ونشجع أعضاءها على مضاعفة جهودهم سعيا إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم.

ثالثا، يجب على إسرائيل الامتثال لالتزاماتها القانونيـة على نحو ما هي مذكورة في فتوى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجدار الفصل والنظام المرتبط بـه، كمـا دعـت إلى ذلـك الجمعيـة العامـة مـن خـلال القـرار د.إ.ط ١٠/١٥. والوقـف الكامل لبناء الجدار وجميع الأنشطة الاستيطانية أساسي لبقـاء خريطـة الطريـق. وفي هـذا الـصدد، نحـث الأمـين العـام علـى الإسراع بإنشاء سجل للأضرار الواقعة على كـل الأشـخاص الطبيعيين أو القانونيين المعنيين فيما يتعلق بتـشييد الجـدار علـى نحو ما دعا إليه ذلك القرار أيضا.

رابعا، يجب على إسرائيل أن تـدفع بـدون تـأخير إلى الـسلطة الفلـسطينية المبلـغ الكامـل للـدخل الـشهري مـن الـضرائب والجمـارك الـذي هـو مـن حـق الفلـسطينيين، وفقـا

للبروتوكول الإسرائيلي – الفلسطيني الموقع في باريس في سنة ١٩٩٤. وهذا الدخل الذي تشتد الحاجة إليه من شأنه أن يخفف كثيرا الأحوال الإنسانية وأنواع المعاناة الرهيبة عن أبناء الشعب الفلسطيني، الذين يحتاجون، في جملة أمور، إلى الغذاء والماء والدواء والعلاج الطبي والتعليم لأطفالهم.

خامسا، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا تأييدها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغاية، تعيد الحركة تأكيدها على ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وحتى إنشاء تلك المنطقة، تحث حركة عدم الانحياز إسرائيل، البلد الوحيد الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه على أن يفعل ذلك، على التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون تأخير، ووضع جميع مرافقها النووية، على الفور، تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والاضطلاع بأنشطتها النووية وفقا لنظام عدم الانتشار. ولا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة يوجد فيها اختلال هائل في القدرات العسكرية، وخاصة من خلال امتلاك الأسلحة النووية، الذي يمكن أحد الأطراف من تهديد جيرانه والمنطقة.

ختاما، تهنئ حركة عدم الانحياز الشعب الفلسطيني بممارسة حقه الديمقراطي، وحق اختيار وتحديد ممثليه بحرية، وبدون ترهيب أو ترغيب، في المجلس الوطني الفلسطيني خلال الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/يناير الماضي. ونحن نشارك في تقييم المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، بأن الانتخابات أجريت بطريقة حرة ونزيهة وآمنة. ونأمل قطعا في أن يعمل الممثلون المنتخبون حديثا بإخلاص وأن يسعوا إلى تحقيق مصالح ومطامح الشعب الفلسطيني.

ولا تنفك حركة عدم الانحياز تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير، والحصول على الاستقلال والدولة، ومن أجل حقوق الإنسان وسيادة القانون، والحرية والكرامة. ونحن جميعا نعرف تماما كفاحه ومعاناته. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه يجب عدم استخدام نتيجة الانتخابات الحرة والنزيهة ذريعة لكي يوقف المجتمع الدولي تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية وأشكال المعونة الأخرى إلى الشعب الفلسطيني. بل سيكون من الإجحاف تماما إذا ما عاقبه المجتمع الدولي على ممارسة حقه في اختيار وتحديد قادته من خلال صندوق الاقتراع.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى أن محكمة العدل الدولية قد قالت في فتواها: ”ترى المحكمة أنه لا يمكن وضع نهاية لهذا الوضع المأساوي إلا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنية صادقة، ولا سيما قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)“. وبوسع المجلس أن يحمل إسرائيل وفلسطين على تحقيق رغبتهما المعلنة منذ زمن طويل في إيجاد تسوية نهائية عادلة وشاملة ودائمة. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الأساسية عن ضمان قيامهما بذلك. ويجب على المجلس أن يعمل – ووقت العمل الآن – من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن أجل شعوب المنطقة، ومن أجل خدمة وتحقيق المصلحة والرغبة الجماعية لكل أسرتنا العالمية من الأمم. ونأمل في تحقيق مصلحتنا ورغبتنا الجماعية قريبا وليس بعيدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الآن أعطي الكلمة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لممثل السنغال، السيد بول باجي، الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (تكلم بالفرنسية): بما أنه أتيحت لي الفرصة قبل بضعة أيام لمخاطبة المجلس، أود أولا أن أعرب لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، عن تقديري على الطريقة

النموذجية والفعالة التي تترأسون بها أعمال المجلس، وأن أشكر جميع أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي للمشاركة، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في هذه المناقشة الهامة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يجتمع المجلس للنظر في تطورات هامة حدثت في المنطقة. فمؤخرا، بينما كان انتباه المجتمع الدولي مركزا على نتائج الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، واصلت الحكومة الإسرائيلية بنشاط أعمالها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تقوض إمكانية أن تنشأ في يوم من الأيام دولة فلسطينية مستقلة متصلة الأراضي وقادرة على البقاء. وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء التصريحات الأخيرة الصادرة عن أعضاء الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بما تسمى ”خطة التلاقي“، التي تعني أن إسرائيل ستقوم بتعيين حدودها الدائمة على نحو انفرادي. فهذه الخطة تقرر، ضمن أمور أخرى، أن مجمعات المستوطنات الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية وفي وادي الأردن ستدمج في إسرائيل، بالإضافة إلى احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على بعض المستوطنات في الضفة الغربية. وترى اللجنة أن السلام والأمن اللذين يطمح إليهما الإسرائيليون والفلسطينيون معا لا يمكن تحقيقهما بالتدابير الانفرادية أو تدابير لا تتوافق مع عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الأنشطة الاستيطانية لا تزال تسبب قلقا بالغا. فقد استقر حوالي ١٢ ٠٠٠ إسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٥، بينما يظهر أن حوالي ٩ ٠٠٠ قد أجلوا من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، في إطار خطة فك الارتباط. وكان إجمالي عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بدون القدس الشرقية، قريبا من ٢٥٠ ٠٠٠ في سنة ٢٠٠٥. وزاد عدد المنازل المشيدة، وكذلك طلبات تقديم عطاءات لمساكن جديدة، انتهاكا لخريطة الطريق، التي تقتضي تجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك التوسع الطبيعي.

وأشد ما يقلق نتيجة خطط إسرائيل الاستيطانية هي الخطة المسماة إي – ١ التي تسعى إلى ربط القدس الشرقية بأكبر مستوطنة في الضفة الغربية، معالي أدوميم، عن طريق بناء ٣ ٥٠٠ وحدة سكنية تقريبا في المنطقة القائمة بينهما. وإذا أنجز ذلك المشروع، ستصبح المدينة فعليا مقطوعة عن الضفة الغربية الأمر الذي يقضي على تطلعات الفلسطينيين نحو جعل القدس الشرقية عاصمة دولتهم المقبلة.

علاوة على ذلك، تراقب اللجنة عن قرب الاستراتيجية الإسرائيلية في وادي الأردن. ووفقا لتقرير أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصبح الوادي بصورة متزايدة غير متاح للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية الكبرى، ما لم تكن بحوزتهم بطاقة هوية تثبت وجود عنوان لهم في شمال الوادي. وأشد المتضررين أولئك الذين عاشوا في المنطقة لسنوات عديدة بدون أن تكون في حوزتهم بطاقات هوية عليها العنوان المطلوب. أما الذين لديهم ممتلكات في المنطقة لكنهم يعيشون في أماكن أخرى فلا يستطيعون بعد الآن التوجه على هناك بدون تصريح.

وفي الوقت نفسه، إن بناء جدار الفصل لا يزال جاريا في انتهاك لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي الشهر الماضي، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية بدء بناء الجدار في القسم الجنوبي من الضفة الغربية. وما فتئت اللجنة تؤكد أن بناء الجدار يعقّد حياة الفلسطينيين في المناطق المذكورة وهو يضر بهم جدا. والمؤسف أن تسجيل الأضرار بموجب قرار الجمعية العامة دإ/١٠–١٥ لم يتم بعد.

وبغية زيادة تعقيد الأمور، فإن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي هي أصلا حالة كارثية،

آخذة في التدهور أكثر فأكثر. إذ أن عمليات الإغلاق المتواصلة تعيق نقل المواد الغذائية الأساسية، والإمدادات الطبية، والإغاثة الإنسانية إلى المناطق التي تمس حاجتها إليها. والاقتصاد والخدمات الأمنية والمؤسسات العامة الهشة بحاجة إلى دعم متواصل. وتدعو اللجنة مجتمع المانحين الدولي إلى زيادة مساعداته المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في هذه الأوقات العصيبة بالذات.

وتود اللجنة أن تؤكد مجددا موقفها القديم المتمثل في أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، يجب أن تواصل تحمل مسؤوليتها الدائمة تجاه جميع جوانب قضية فلسطين إلى أن تتم تسويتها على نحو مرض وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والشرعية الدولية، وإلى أن يستطيع الشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف. وتؤكد اللجنة كذلك على الدور الرئيسي لمجلس الأمن في إعادة إرساء السلام.

واللجنة، من جانبها، ستواصل تقديم دعمها السياسي للشعب الفلسطيني حتى يتم بالكامل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شرد واقتلع منها.

لهذا السبب سوف نؤيد أي عمل دولي يرمي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بالوسائل السلمية. وستتعامل اللجنة، قبل كل شيء، مع رئيس السلطة الفلسطينية وستتعامل أيضا مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني الذين يحترمون مبدأ نبذ العنف والاتفاقات الإسرائيلية – الفلسطينية المبرمة سابقة.

إن تحقيق تسوية تفاوضية بين الطرفين ستؤدي إلى ولادة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل والبلدان المجاورة الأخرى. وهذه التسوية – القائمة على المبادئ التي أرساها مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣)، والاتفاقات المبرمة سابقا على أيدي الطرفين، ومبادرة السلام العربية، وقبول إسرائيل بوصفها جارة، والعيش في سلام وأمن ضمن إطار تسوية شاملة – ستضع حدا للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وللاحتلال الذي دام منذ عام ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.